دليل ارشـــادي حول منهجيـــة مراعـــاة حالـــة النـــزاع في ليبيا

يونيو ٢٠٢٢

تقديم الدعم والمساعدات في ليبيا وفق منهجية مراعاة حالة النزاع

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Peaceful Change initiative

المحتويات

الجزء الأول (١): منهجية مراعاة حالة النزاع في ليبيا: الأساسيات ٣

١.١ خصائص سياق السلم والنزاع في ليبيا ٣

١.٢ ما هي منهجية مراعاة حالة النزاع ولماذا هي مهمة في ليبيا؟ ٥

١.٣ منهجية مراعاة حالة النزاع و علاقتها بالنوع الاجتماعي ٧

١.٤ المقايضات والمعضلات التي تواجه منهجية مراعاة حالة النزاع في ليبيا ... ٧

١.٥ مراعاة حالة النزاع على عدة مستويات ٩

الجزء الثاني (٢): إدماج منهجية مراعاة حالة النزاع في الواقع العملي ... ١١

٢.١ الخطوات الرئيسية الثلاثة لمنهجية مراعاة حالة النزاع ١١

٢.٣ مراقبة ومتابعة وتقييم منهجية مراعاة حالة النزاع ٢٥

٢.٤ توفير بيئة مواتية لمنهجية مراعاة حالة النزاع ٢٨

الموارد ٣٠

الملحق (أ) مصفوفة تفاعلات حساسية النزاع ٣١

الملحق (ب) تعقّب حوادث حساسية النزاع ٣٢

الجزء الأول (أ): منهجية مراعاة حالة النزاع في ليبيا: الأساسيات

يقدم هذا الجزء مقدمة عن منهجية مراعاة حالة النزاع وكيفية تطبيقها.

خصائص سياق السلم والنزاع في ليبيا

تعريف النزاع

غالبًا ما يستخدم مفهوم النزاع للإشارة للنزاعات التي بها تتسم بالعنف، سواء كانت على المستوى الشخصي بين افراد، أو على المستوى المحلي بين فئات مختلفة، أو على مستوى البلاد بين أصحاب المصلحة المتنافسين، أو على المستوى الدولي بين الدول. ومع ذلك، لا يشترط ان تكون النزاعات بطبيعتها عنيفة كما لا يشترط ان تكون النزاعات ظاهرة سلبية في الأصل. في الواقع، النزاع أمر شائع وطبيعي في الحياة والمجتمعات وهو يحدث عندما يكون لدى طرفين أو أكثر اختلافات غير متوافقة (أو عندما يعتقد الطرفان ذلك). في بعض السياقات، يمكن أن يؤدي النزاع إلى إحداث تغيير إيجابي وبناء في المجتمع، ولكنه في حالات أخرى قد يتسبب في خلق ديناميكيات سلبية تندلع إلى عنف. حتى في حالة عدم وجود العنف، من الضروري فهم العوامل الهيكلية الأساسية التي تحرك عجلة السلم والنزاع في سياق معين. وكتوضيح، يمكن تصور النزاع على أنه بركان: تمثل الصهارة التي تغلي تحت السطح العوامل الهيكلية التي تحرك عجلة السلم والنزاع إذا لم يتم التعامل مع هذه القضايا، فقد يؤدي ذلك إلى اندلاع (عنف). هذه العوامل الهيكلية هي ما يميز بيئة السلم والنزاع، والتي يجب علينا فهمها من أجل تقديم المساعدات بطريقة تراعي حالة النزاع.

بيئة السلم والنزاع في ليبيا

إن بيئة السلم والنزاع في ليبيا معقدة، حيث تشمل عدة مستويات ومجموعة متنوعة من الأطراف. ووفقا لتحليل PCi فإن هناك ثلاث منظومات متداخلة للنزاعات:

- نزاع على الصعيد السياسي للبلاد يتعلق بهيكل الدولة الليبية ومن يسيطر عليه.
- نزاعات متعددة على المستوى المحلي بين المجتمعات والمناطق وداخلها للسيطرة على الموارد الاقتصادية المحلية، والحقوق الإدارية، والعلاقات بين المجتمعات
- دور الذي تلعبه الأطراف الدولية داخل ليبيا والتي تسعى لمساعدة البلاد للانتقال نحو سلام مستدام بالإضافة للتنافس على تعزيز مصالحها الخاصة في ليبيا.

كل هذه المنظومات النزاعية مترابطة مع بعضها وتغذي بعضها البعض. ومع ذلك، فإن لكل منظومة ديناميكياتها الخاصة بها.

النزاع على المستوى الوطني للبلاد

على الصعيد الوطني، لا تزال القضايا الرئيسية التي أثارتها ثورة ٢٠١١ قائمة دون حل. هذه القضايا، والتي تتعلق بالهيكل السياسي للدولة الليبية (مثل من يحكم البلاد، وكيف يتم تقاسم الموارد الاقتصادية بين الليبيين) هي نفس القضايا التي يتنافس عليها الاطراف السياسية والمتنازعون على مستوى البلاد. وستبقى ليبيا في حالة "انتقالية" إلى ان يتم حل هذه القضايا.

ونتيجة لهذا الوضع الانتقالي، ليس لدى ليبيا ضوابط محددة وواضحة تضبط السلوك السياسي، سواء كانت محددة بشكل مؤسسي أو بشكل عرفي، والتي من شأنها أن تبين للأطراف الكيفية التي يمكنهم من خلالها تحقيق أهدافهم. علاوة على ذلك، أصبحت الجماعات المسلحة متجذرة في الهيكل السياسي والمؤسسي لليبيا بحيث أصبحت قادرة على التأثير بشكل كبير في صنع القرار مما يقوض سيادة القانون.

ونتيجة لذلك، أصبحت الأساليب السياسية التي لا ترضى بالتنازلات والتي تنتهج فكر (الفائز هو الذي يأخذ كل شيء) هي القاعدة الأساس ومدعومة بالتهديد المستمر باستخدام العنف السياسي إذا فشلت الأساليب الأخرى.

تلعب العوامل الاقتصادية دورًا هاماً في ديناميكيات النزاع. تتنافس الأطراف المتنازعة على مستوى البلاد للسيطرة على المؤسسات المالية الرئيسية أو على البنية التحتية الاقتصادية، مثل النفط، والتي تسعى من خلالها الحصول على مزايا سياسية أو مالية. في الوقت نفسه، تساهم المخاوف بشأن عدم المساواة الاقتصادية بين المناطق في خلق تصورات سلبية تجاه السلطات من ناحية وترسيخ الهوية الإقليمية في غرب وشرق وجنوب ليبيا من ناحية اخرى.

يتأرجح النزاع على مستوى البلاد بين فترات تتسم بالعنف الشديد وفترات أكثر هدوءً عندما يكون النزاع سياسياً بطبيعته. وشهد عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ فترة اتسمت بالعنف الشديد، حيث اندلع اقتتال كبير على مشارف طرابلس بين الجماعات المسلحة التابعة للجيش الوطني الليبي المتحالفة مع خليفة حفتر والجماعات المسلحة التابعة لحكومة الوفاق الوطني، فضلاً عن الانقسام المتزايد في المؤسسات بين الغرب والشرق. وبعد هزيمة قوات الجيش الوطني الليبي، سنحت فرصة لتجديد المسار السياسي بقيادة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL) وتشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة وإجراء انتخابات في ديسمبر ٢٠٢١.

ومع ذلك، تم تأجيل الانتخابات الى أجل غير مسمى وظهر خلاف حول من يملك سلطة الحكم، حيث سعى مجلس النواب إلى تشكيل حكومة مؤقتة جديدة لتحل محل حكومة الوحدة الوطنية، بينما تؤكد حكومة الوحدة الوطنية أنه يجب أن تظل في منصب السلطة. لا تزال العديد من الدوافع الأساسية للنزاع على المستوى البلاد قائمة وهناك درجة كبيرة من عدم اليقين حول هذا الخلاف على السلطة وما إذا كانت الانتخابات ستجرى على الإطلاق، وفي حال تم إجراؤها، فهل ستؤدي إلى استقرار طويل المدى أم أنها ستؤدي لإثارة المزيد من عنف.

النزاع على المستوى المحلي

منذ عام **٢٠١١** والنزاع على مستوى البلاد يعمل على ترسيخ مناخ يتسم بعدم الاستقرار السياسي وانعدام الأمن. وقد سمح هذا المناخ للإشكاليات المحلية أن تتصاعد بسهولة كبيرة إلى توترات شديدة، وفي كثير من الأحيان أن تتحول إلى عنف، مما أثقل كاهل آليات تخفيف النزاعات المحلية وجهود الاستجابة لها على مستوى المجتمعات.

تحدث النزاعات المحلية في ليبيا بين المجتمعات التي تقع ضمن منطقة جغرافية معينة وتغذيها التوترات المجتمعية القائمة على المظالم التاريخية وعلى الشعور بعدم المساواة على المستوى الإداري والاقتصادي والاجتماعي (سواء كان ذلك الشعور مبني على تصورات أو واقع فعلي). وفي بعض المناطق، يؤدي التواجد المتداخل للجماعات المسلحة أو الإجرامية لزيادة مخاطر وقوع العنف، حيث قد تتنافس هذه الجماعات للسيطرة على الأنشطة الاقتصادية المشروعة وغير المشروعة المحلية، أو على النفوذ السياسي المحلي، أو السعي للتأثير على المؤسسات المحلية الهامة. والجدير بالذكر إن الأعراف الذكورية والتي تخلط بين الرجولة وحمل السلاح تشجع الرجال للانضمام إلى الجماعات المسلحة، وتقلل من حجم مساحة الأصوات المعتدلة.

من الناحية السياسية، تحتفظ الأطراف المتنازعة المحلية باستقلالية كبيرة عن المؤسسات الوطنية، حيث تنحاز مع أطراف النزاع الأعلى للبلاد بناءً على حسابات تنظر للمصالح السياسية والعلاقات الشخصية والاجتماعية والتشابه الفكر الأيديولوجي. وفي المقابل، يمكنهم الاستفادة من دعم الأطراف العليا لتعزيز موقفهم المحلي ضد خصومهم، مما قد يساهم في تأجيج الصراع محليًا.

تاريخياً، كان لدى المجتمعات القدرة على حل النزاعات على المستوى المحلي من خلال الاستفادة من الأعيان والحكماء شيوخ الدين سواء من داخل أو من خارج المنطقة الذين يطبقون الأعراف الاجتماعية الراسخة مثل الانتقاد والتعويض لتهدئة المشاكل قبل أو بعد أن تتطور إلى عنف. إلا ان حالة عدم الاستقرار في ليبيا منذ عام ٢٠١١، وبالإضافة للتغيرات الاجتماعية والديموغرافية لعدة سنوات، قد أضعف هذه الآليات التقليدية ولم

تعد قادرة دائمًا على الاستجابة بشكل مناسب. علاوة على ذلك، فإن العديد من آليات السلام المحلية تنشط فقط عند وقوع النزاعات، وتعمل على تخفيف التوترات الحالية بدلاً من معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات بشكل مستدام.

نشأ المجتمع المدني الليبي منذ عام ٢٠١١، حيث تسعى بعض المنظمات والنشطاء لحل النزاع. إلا ان المجتمع المدني يعمل في مساحة مدنية محدودة ومقيدة وغالبًا ما يتم استهدافه بواسطة الأطراف المتنازعة. ومع ذلك، فهو يعتبر بمثابة قناة هامة للشباب والفتيات والنساء الذين لولا المجتمع المدني لكانوا سيواجهون اقصاء من المشاركة في المجتمع وفي عمليات صنع القرار مدعوم بالأعراف المتعلقة بدور الذكور والاناث والتي لا تشجع مشاركة المرأة.

ليبيا في سياقها الدولي

يتعلق النوع الثالث من النزاعات في ليبيا بكيفية تدخل الجهات الدولية الفاعلة في ليبيا، حيث من جهة تسعى لدعم البلاد للانتقال إلى سلام مستدام، بينما تسعى من ناحية أخرى لتعزيز مصالحها الجغرافية والسياسية في السياق الليبي.

كان للتدخل الدولي في ليبيا دورٌ تخفيفي في النزاعات العليا والمحلية، حيث شجع الضغط الدبلوماسي الدولي الأطراف على المشاركة في العملية السياسية، ورغم أن التدخل الدولي ليس فعال دائمًا، إلا أنه أبقى خيار اللجوء للعنف بعيدًا. أما المساعدات الدولية فقد قللت من حدة أثر النزاع على الليبيين بينما كانت تحاول أيضًا تعزيز العملية السياسية من خلال دعم المؤسسات السيادية المعترف بها دوليًا.

من ناحية أخرى، لعب التدخل الدولي في ليبيا دورًا مساعداً لتمكين النزاع. حيث أدى توفير المواد والدعم الدبلوماسي للأطراف العليا والمحلية في البلاد إلى زيادة قدرات هذه الأطراف على استخدام السلاح لتحقيق أهدافها. المقاتلون الأجانب والمرتزقة موجودون بشكل علني وشاركوا في القتال، من ضمنهم جماعات مسلحة اجنبية لا تتبع حكومات معينة مثل بعض الجماعات من السودان وتشاد، بالإضافة لجماعات لها ارتباط بحكومات دول معينة مثل الجيش التركي ومجموعة (فاجنر) الروسية والمقاتلين السوريين الذين تدعمهم بعض الدول.

في حين أن اهداف التدخل الأجنبي في ليبيا غالبًا ما تكون غير واضحة، فإن التدخل الأجنبي يحدث ضمن السياق العام للتوترات الإقليمية، ويبدو أن الأطراف الأجنبية تحفزها الرغبة في تقييد أو عرقلة المنافسين الإقليميين أو تأمين الحصول على وعود تتعلق بفرص اقتصادية وجغرافية استراتيجية في المستقبل

ما هي منهجية مراعاة حالة النزاع ولماذا هي مهمة في ليبيا؟

منهجية مراعاة حالة النزاع هي:

العمل والتصرف في ظل إدراك إن أي تدخل أو أي مشروع سوف يتفاعل مع سياق السلم والنزاع وإن هذا التفاعل قد يكون له آثار إيجابية أو سلبية.

منهجية مراعاة حالة النزاع منهجية يتم تنفيذها بشكل **مدروس ومتواصل وممنهج** لضمان إننا نعي **التأثيرات السلبية ونقللها** (المخاطر) و**نزيد من حجم التأثيرات الإيجابية** (الفرص) لأنشطتنا

تنبع منهجية مراعاة حالة النزاع من الإدراك بأنه لا يمكن فصل المساعدات عن سياق النزاع الذي يتم فيه تقديم هذه المساعدات (سواء كانت مساعدات إنسانية، أو إنمائية أو بناء سلام أو سياسية أو أمنية). وسواء كان التدخل يهدف للاستجابة الفورية للنزاع (مثل بناء سلام) أو للتخفيف من تداعياته (كتوفير مساعدات انسانية) أو تنفيذ أنشطة قد تبدو ليس لها علاقة بالنزاع (كتعزيز المهارات، أو تحسين إمكانية الوصول للرعاية الصحية، أو تحسين خدمات الصرف الصحي)، فإنه بلا شك سوف يتفاعل هذا التدخل مع ديناميكيات السلم والنزاع بشكل أو آخر.

يعد إدخال أي موارد في بيئة منقسمة وبها توترات (مثل ليبيا) والتواصل مع الأطراف المعنية خطوة سياسية بطبيعتها ينتج عنها فئة من الفائزين وفئة أخرى من الخاسرين، وينتج عنها أيضاً إحداث تغيير في العلاقات وتغيير في طبيعة ديناميكيات القوى وعلاقات السلطة والنفوذ داخل الفئات وفيما بينها. وقد تكون هذه الآثار إيجابية أو سلبية؛ مباشرة أو غير مباشرة، ومقصودة أو غير مقصودة (انظر إطار رقم ١). إن العمل والتصرف مع مراعاة حالة النزاع ليس فقط مسؤولية واجبة، بل يقلل أيضًا من المخاطر بالنسبة للتدخلات، ويزيد من فاعلية المساعدات الدولية.

إطار رقم ١: أثر مشروع إعادة تأهيل على التوترات في أوباري، ليبيا – ٢٠١٧

في عام ٢٠١٧، تلقت شراكة أوباري للسلم الاجتماعي (والتي تم انشاؤها بواسطة PCi) خبر مفاده إن مجموعة من الشباب الغاضبين قد أوقفوا عمل احدى المواقع الإنشائية التابعة لمشروع دولي لإعادة التأهيل. وعندما قام أعضاء الشراكة بالتحقيق في الأمر، وجدوا أن الشباب المعنيين كانوا من التبو ولديهم ارتباطات بـ «تحالف الشباب» وهي مجموعة من التبو المقاتلين كانوا مشتركين في اشتباكات عام ٢٠١٤ التي دارت بين التبو والطوارق في أوباري. التوترات بين الطوارق والتبو لم تنتهي، حيث عبر شباب التبو عن غضبهم من شعورهم بالظلم بشأن عمليات المشتريات واتخاذ القرارات التي تجري في هذا المشروع الإنشائي. كان لديهم اعتقاد أن التبو يتم معاملتهم بشكل غير منصف في التعاقدات، وانه يتم التعاقد مع مقاولين طوارق بأعداد أكبر من اعداد التبو. أدى الشعور بالظلم إلى زيادة التوترات وتعطيل أعمال إعادة التأهيل في ظل محاولة حل المشكلة.

أن تكون مراعياً لحالة النزاع يعني ان تنتهج نهجاً مدروس وممنهج يتضمن **ثلاث خطوات أساسية** يتم تطبيقها في مرحلة تصميم التدخل المطلوب، ثم يتم تطبيقها على فترات منتظمة أثناء التنفيذ، خاصة إذا كان هناك تحول أو تغيير في السياق. تم توضيح هذه الخطوات في الجدول التالي مع وجود إرشادات تفصيلية في الجزء الثاني من هذا الدليل.

جدول توضيحي رقم ١: إطار عمل الخطوات الثلاثة الخاصة بمنهجية مراعاة حالة النزاع

	الخطوة	الخطوة
١.	**فهم السياق السلم والنزاع** من خلال اجراء تحليل للسياق	إجراء **تحليل للنزاع** (يتعلق بالمنطقة التي تعمل فيها)، وتحديثه بانتظام، ومراقبة تطورات سياق النزاع
٢.	**فهم التفاعلات** التي تحدث بين التدخل وسياق السلم والنزاع	**مراجعة وتتبع** الأنشطة المنفذة بهدف البحث عن أي تفاعلات سلبية أو إيجابية محتملة تتعلق بمراعاة حالة النزاع
٣.	**مباشرة العمل استناداً على** هذا الفهم الذي تم التوصل اليه بهدف تقليل الاثار السلبية (مخاطر) وزيادة حجم الآثار الإيجابية على السلم والنزاع (فرص).	**تكييف أو تعديل** التدخلات للتخفيف من المخاطر والاستجابة لها والاستفادة من الفرص.

وكي تكون منهجية مراعاة حالة النزاع فعالة، يستلزم احداث تغييرات سلوكية وتغيير في اساليب العمل المؤسسي، فهي تتطلب وجود قبول ودعم على مستوى الإدارة العليا، بالإضافة لوجود تكامل داخل نظم وآليات العمل في عدة إدارات واختصاصات مثل الموارد البشرية، والمالية، والمشتريات، والتمويل، والاتصالات (الداخلية والخارجية) والتنسيق.

منهجية مراعاة حالة النزاع وعلاقتها بالنوع الاجتماعي

تعمل الأدوار المتعارف عليها الخاصة بالذكور والاناث، والهوية، وهيكليات السلطة على تعزيز مسببات النزاع والعوامل المحركة له، كما انها ايضاً تخلق فرص وآفق لتعزيز السلام في ليبيا. إن فهم كيف يمكن للمساعدات ان تتفاعل مع الأدوار المختلفة التي يلعبها الرجال والنساء في النزاعات هو أمر مطلوب لمنهجية مراعاة حالة النزاع. هذا الأمر مهم لتجنب التعزيز غير المقصود للتفاوت في المساواة بين الجنسين، وتجنب تعزيز الاعراف التي ترسخ النزاعات، انما يتوجب السعي للتأثير بشكل إيجابي على ديناميكيات العلاقة بين الجنسين بطريقة تدعم إمكانية إحلال السلام.

تتأثر النساء سلباً بعدم الاستقرار وانعدام الأمن في ليبيا. إن افتقار النساء لفرص المشاركة المتساوية في المسيرة الانتقالية والسلمية، وفي مؤسسات الدولة والقطاع الأمني والمجتمع بشكل عام يعني أن النساء أقل قدرة على التعبير عن مخاوفهن، أو لعب دور إيجابي، أو ضمان تلبية احتياجاتهن. لا توجد قوانين تمنع العنف والتحرش المنزلي، فقط هناك تشريعات ضعيفة تتعلق بالعنف الجنسي.

على المستوى المحلي، تلعب النساء أدوارًا متنوعة في بناء السلام، حيث في بعض الأحيان تساهم النساء في تعزيز السلام، على سبيل المثال عن طريق الضغط على أهالي المنطقة لحل النزاعات أو من خلال التصرف كنقطة تواصل بين المتنازعين، وفي أحيان أخرى هناك ما يشير إلى النساء تشجع الرجال على رفع السلاح ورفض القبول بالاتفاقيات يضعها قيادات واعيان المجتمع.

كان لعدم الاستقرار أيضًا تأثير على أدوار الرجال وهويتهم ورفاههم. العديد من الشبان الذين حملوا السلاح أثناء الثورة انجروا لاحقًا إلى الميليشيات كمصدر للدخل. لقد عززت هذه العملية المفاهيم الذكورية العدوانية، وأضرت بالصحة العقلية، أربكت توازن القوة للشباب مقارنة بكبار السن، وكل هذا يشكل مخاطر نزاع.

يجب أن تكون مراعاة الجنسين جزءًا من خطوات منهجية مراعاة حالة النزاع كما يلي:

- يجب أن تراعي آليات التحليل وآليات المتابعة وآليات استقبال الآراء المحلية وجهات النظر المختلفة للنساء والفتيات والرجال والأولاد والسعي لفهم تأثير ديناميكيات الجنسين على النزاع (وتأثير النزاع على ديناميكيات الجنسين).

- من الضروري النظر في كيف يمكن للأنشطة المنفذة أن تؤثر على أدوار الجنسين، وعلى وعلاقاتهم، وعلى الأعراف السائدة المتعلقة بالإناث والذكور، خصوصاً فيما يتعلق بديناميكيات السلم والنزاع.

المقايضات التي تواجه منهجية مراعاة حالة النزاع في ليبيا

نظراً للبيئة المعقدة في ليبيا، سيكون هناك في الغالب مواقف معينة لا توجد لها حلول واضحة تمكننا من التعامل مع المخاطر المتعلقة بمراعاة حالة النزاع. ان العمل مع مراعاة حالة النزاع قد يعني اننا سنواجه بعض المعضلات الصعبة، أي بمعنى قد يكون لجميع الأساليب الممكن اتخاذها (بما في ذلك إيقاف المساعدات) آثار سلبية، أو قد يكون هناك ضرورة للمقايضة بين الفوائد والضرر، أو حتى المقايضة بين عدة اهداف مختلفة، على سبيل المثال مكاسب طويلة الأجل مقابل مكاسب قصيرة الأجل (انظر إطار رقم ٢)

إطار ٢: امثلة عن المقايضات التي تواجه المساعدات المقدمة في ليبيا

التعامل مع الأطراف العليا على مستوى البلاد. المساعدات الدولية التي يتم تقديمها من خلال الاجسام الحكومية قد تعطي لهذه المؤسسات إحساسًا بالشرعية وتعمل على تمكينها. عندما يكون هناك خلاف على مستوى الوطني للمؤسسات الحكومية (كما حدث بين السلطات المركزية المتنافسة والمتمثلة في حكومة الوفاق في الغرب والحكومة التابعة لحفتر في الشرق بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٠) فإن قرارات مقدمي المساعدات الدولية بشأن أي من المؤسسات التي يجب ان تعمل معها قد ترسخ بعض التصورات التي ترى ان هناك تحيز دولي تجاه طرف معين من أطراف النزاع وتقوي الاحساس بالتهميش أو الإقصاء عند الذين يدعمون السلطات الأخرى. ومن ناحية أخرى، فإن تجاوز المؤسسات المركزية يهدد بتقويض قدراتها المؤسسية اللازمة للتنمية المستدامة، وكذلك يهدد بزعزعة ثقة السلطات المحلية والمجتمعات المحلية في المؤسسات الوطنية، في حين ان تبني سياسة أكثر انفتاحًا تجاه السلطات في الشرق والتي تقع تحت سيطرة الجيش الوطني الليبي الموالي لحفتر، يشكل مخاطرة منح المصداقية للأساليب المسلحة والغير ديمقراطية.

العلاقات مع الجماعات المسلحة. قد يكون من المستحيل تقديم المساعدات في بعض المناطق دون أن تتحصل الجماعات المسلحة على بعض المكاسب المادية، بشكل مباشر أو غير مباشر، وبدون ان يتم ترسيخ دور تلك الجماعات في المجتمع والسياسة. ومن المعروف أن الجماعات المسلحة تطالب برسوم مقابل تقديم الحماية أو قد يكون لها ارتباطات مع الشركاء المحليين أو الشركات أو المؤسسات الحكومية، ويمكن للجماعات المسلحة أن تسرق المساعدات أو تغير من مسارها. المشكلة هي إن عدم تقديم المساعدات يعني أن الاحتياجات لم يتم تلبيتها ويمكن أن يكون لذلك تداعيات سلبية على العوامل الأخرى التي تسبب النزاعات.

التدخلات قصيرة المدى مقابل التدخلات طويلة الأجل. قد تؤدي التغييرات في بيئة العمل (مثل اندلاع اشتباكات عنيفة أو وقوع كارثة طبيعية) إلى ارتفاع حجم الاحتياجات الإنسانية قصيرة الأجل اللازمة بشكل فوري. قد يكون لهذا الأمر تأثير يتمثل في عدم إعطاء الأولوية للبرامج طويلة الاجل والتي تعتبر ضرورية لضمان الاستقرار والسلام على المدى المتوسط أو الطويل، مثل التدخلات التي تركز على مكافحة الخطابات الانقسامية، وتعمل على تعزيز التماسك الاجتماعي والتنمية الشاملة.

إن التعامل مع المقايضات التي تواجه منهجية مراعاة حالة النزاع يتطلب ان يكون لدينا فهم وإدراك للمكاسب والمخاطر الناتجة عن أي إجراء يتم اتخاذه (بما في ذلك إيقاف المساعدات) ويتطلب منا أيضاً تحقيق توازن بين هذه المكاسب والمخاطر. وفي كثير من الأحيان، هذا يعني ضرورة النظر في المقايضات التي يمكن القيام بها بين المتطلبات قصيرة الأجل والأهداف طويلة الأجل أو بين الالتزامات المختلفة. كما يتطلب الأمر أيضاً التفكير في طرق مبتكرة للتعامل مع المخاطر عندما تظهر، ومراقبة اثار ومخاطر الإجراء الذي تم اختياره بعناية ومراجعة القرارات وتقييمها بشكل دائم ومتواصل. أن تكون مراعياً لحالة النزاع يعني ان تقوم بهذه الأمور بشكل ممنهج وبشفافية.

مراعاة حالة النزاع على عدة مستويات

منهجية مراعاة حالة النزاع في ليبيا يجب ان تتم على عدة مستويات كي تكون فعالة كما هو موضح في الرسم البياني التالي:

الشكل رقم ٢: مراعاة حالة النزاع على عدة مستويات

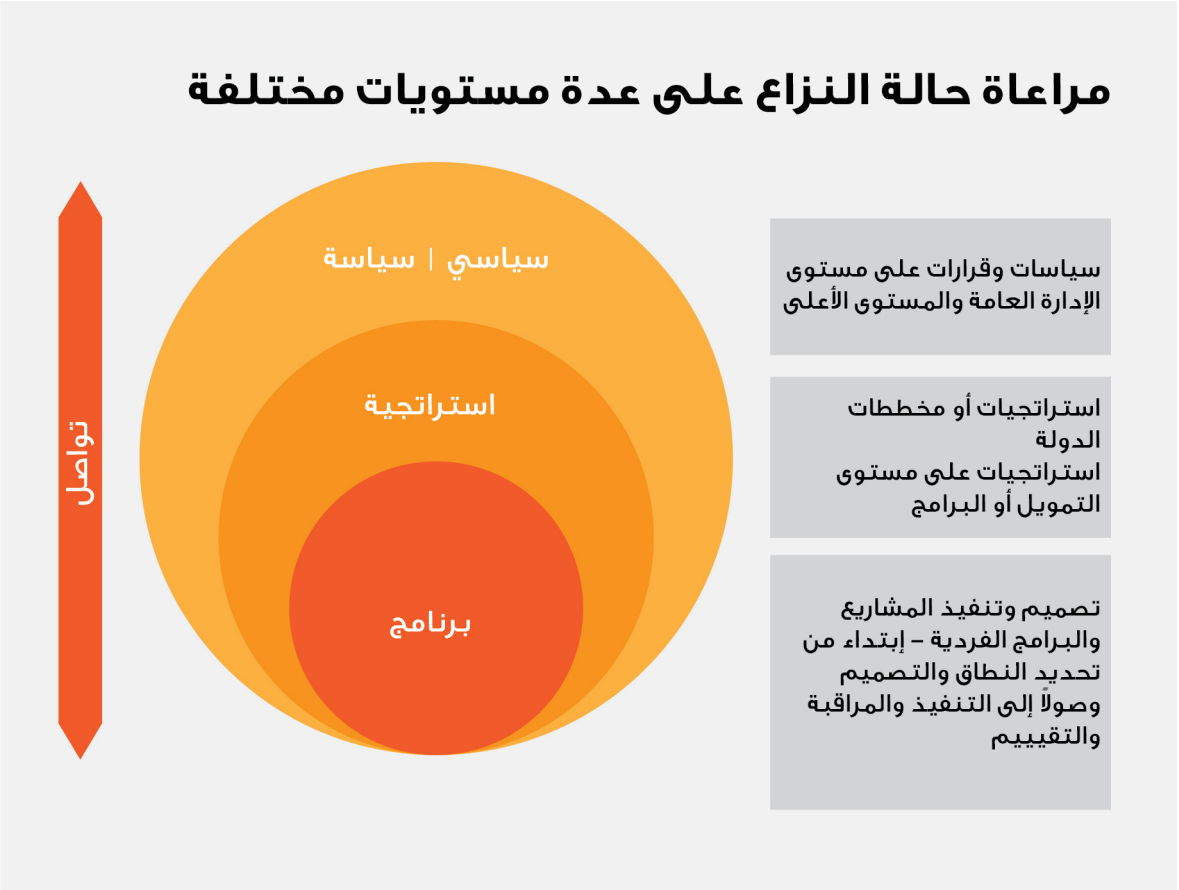

على مستوى السياسة: لدى معظم الجهات المانحة والمنظمات العاملة في ليبيا سياسات عامة تعزز مفهوم مراعاة حالة النزاع، وغالبًا ما تكون تلك السياسات مصحوبة بخبرات استشارية وارشادية. ومع ذلك، فإن القرارات أو الإجراءات المتخذة على المستويات العليا قد تتعارض أحيانًا مع منهجية مراعاة حالة النزاع (على سبيل المثال: موقف السياسة الخارجية للحكومة المانحة أو مراسلاتها). يجب على الكادر الوظيفي ان يتعرف على التزامات مؤسستهم، ويجب عليهم الاستفادة من الموارد المتاحة لهم وتذكير صناع القرار بالتزامات سياسة المؤسسة المتعلقة بمراعاة حالة النزاع و "عدم إلحاق الضرر" إذا لزم الأمر.

على المستوى الاستراتيجي: إذا كانت التدخلات ستكون مبنية على استراتيجيات تراعي حالة النزاع، فمن الضروري مراعاة حالة النزاع عند تصميم استراتيجية التدخل. قد تتضمن استراتيجية التدخل إستراتيجيات دولة الجهة أو الاستراتيجيات التي تنظم استخدام أموال معينة مثل الصندوق الاستئماني للاتحاد الأوروبي. غالبًا في هذا المستوى تحتاج المقايضات التي تواجه منهجية مراعاة حالة النزاع الجلوس للتباحث بشأنها بهدف حلحلتها (مثل خلق توازن بين الأهداف الفورية والأهداف طويلة المدى وأنواع الدعم المختلفة).

على مستوى المشاريع والبرامج: يجب ادماج منهجية مراعاة حالة النزاع في دورة حياة البرنامج: ابتداء من تحديد النطاق والتصميم، وصولاً إلى التنفيذ والمراقبة والتقييم، كما هو موضح في الشكل ٣ (انظر الجزء الثاني).

التنسيق والنهج الجماعي: إن تكون مراعياً لحالة النزاع يتطلب في كثير من الأحيان استجابة دولية متضافرة (على المستوى الوطني للبلاد والمستوى المحلي) في حال لم تعمل أطراف معينة على تقويض جهود أطراف أخرى لمراعاة حالة النزاع (على سبيل المثال، عند التعامل مع سلطات مختلفة أو عند الاستجابة لمخاطر التعامل مع السوق السوداء في الاقتصاد الرسمي). ولذلك فإن اجسام المعنية بالتنسيق ومنابر النقاش لها دور هام تؤديه. في ليبيا، يتم دعم المناقشات والمباحثات من خلال منتدى تقديم المساعدات بمنهجية مراعاة حالة النزاع في ليبيا (CSA) [1] والذي يهدف لدعم قدرة الجهات الدولية المتواجدة في ليبيا والتي تقدم في المساعدات، ودعمهم في القيام بعملهم بطريقة تراعي حالة النزاع (انظر الإطار رقم ٣).

إطار رقم ٣: مراعاة حالة النزاع والإجراءات الجماعية

في عام ٢٠١٦، باشرت الأطراف المرتبطة بالجيش الوطني الليبي الموالي لحفتر في تعيين عمداء عسكريين للبلديات، مما أثر بشكل سلبي على المسار الديمقراطي. بعد الانتهاء من التباحث في احدى اجتماعات منتدى تقديم المساعدات بمنهجية مراعاة حالة النزاع بشأن مخاطر مراعاة حالة النزاع والمرتبطة بهذه الإجراءات وضرورة العمل الجماعي، اتخذت الجهات المانحة موقفًا مشتركًا بشأن رفض التعامل مع الشخصيات التي تم تعيينها عسكريًا والعمل فقط مع الذين تم انتخابهم بشكل ديمقراطي.

هذا النهج المطبق على نطاق كامل المنظومة وهذا التواصل المتسق مهم بشكل خاص في ليبيا حيث يتم اتخاذ القرارات على المستوى الاستراتيجي، سواء كان بشكل فردي أو جماعي (مثل مع من يتم العمل وأين) ويمكن أن يؤثر على منهجية مراعاة حالة النزاع على مستوى البرامج والتشغيل.

1 يتم تمويل منتدى تقديم المساعدات بمنهجية مراعاة حالة النزاع بواسطة حكومة سويسرا والاتحاد الأوروبي ويتم تسييره بواسطة مبادرة التغيير السلمي

الجزء الثاني ٢: إدماج منهجية مراعاة حالة النزاع في الواقع العملي

يقدم هذا الجزء إرشادات مفصلة حول تطبيق الخطوات الثلاثة لمنهجية مراعاة حالة النزاع في المشاريع والبرامج.

٢.١ الخطوات الرئيسية الثلاثة لمنهجية مراعاة حالة النزاع

عند تصميم المساعدات، يجب اتباع الخطوات الثلاثة الخاصة بمراعاة حالة النزاع (راجع الشكل ١) ثم مراجعتها والنظر فيها بشكل دوري وعلى فترات منتظمة أثناء التنفيذ، خصوصاً عندما يكون هناك تغيير مفاجئ أو مهم في السياق. حتى إذا لم يستند تصميم البرامج على أي تحليل للنزاع ولا على أي ممارسات تراعي حالة النزاع، يمكن القول انه لم يفت الأوان بعد لتطبيق الخطوات الثلاثة، طالما أن هناك مجال لوضع بعض التعديلات في البرنامج من أجل التعامل مع أي مخاطر والاستجابة لها.

الشكل ٣: مراعاة حالة النزاع ودورة حياة البرامج

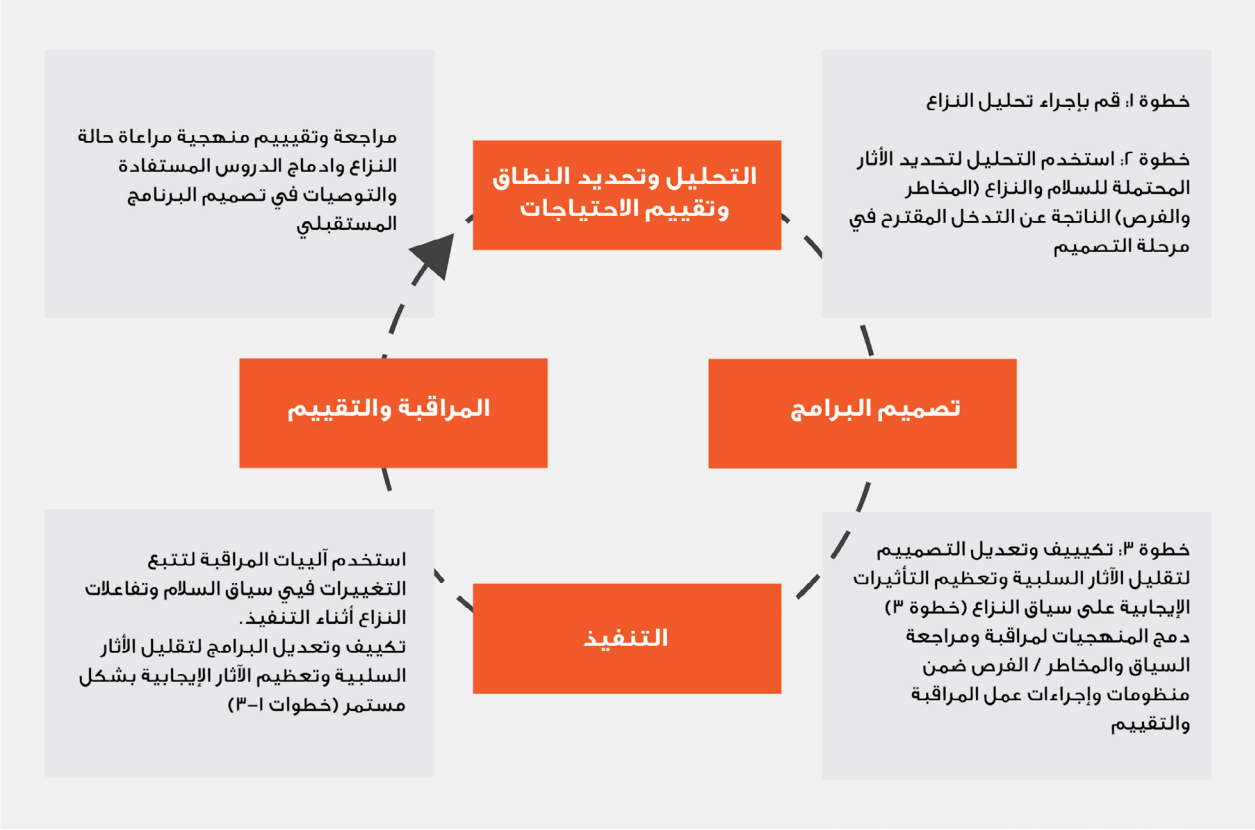

الخطوة الأولى: فهم سياق السلم والنزاع

هذه هي الخطوة التأسيسية الأولى التي ستضمن أن يكون لدينا فهم كافي لسياق السلم والنزاع من خلال إجراء تحليل للنزاع، وتحديث بياناته بانتظام، وصياغة الأساليب اللازمة لمراقبة تطورات السياق بشكل متواصل. يمكن إجراء التحليل كخطوة مستقلة أو كجزء من عملية تحليل قائمة فعلياً (مثلاً تحليل الاقتصاد السياسي أو تقييم الاحتياجات).

يتضمن تحليل النزاعات اجراء دراسة للجوانب التالية:

- **لمحة ونبذة تاريخية عن النزاع**. لمحة موجزة عن أهم المعلومات للمنطقة وما مرت به خلال النزاع، على سبيل المثال: التاريخ، والتركيبة السكانية، والمكونات الثقافية، وديناميكيات الجنسين، والعوامل الاقتصادية والاجتماعية، والحكم والأمن المحلي، والعلاقات مع المناطق المجاورة.

- **العوامل الرئيسية التي تؤثر على حالة السلم والنزاع.** هي العوامل التي تحرك النزاع من خلال التسبب في الانقسامات، أو المظالم، أو العنف، أو التي تساهم في امكانية إحلال السلام. ومن المفيد ان يتم تقسيم هذه العوامل إلى عوامل اجتماعية، واقتصادية، وسياسية / حوكمية و أمنية، وكذلك تصنيفها إلى عوامل هيكلية (طويلة الأجل) (مثل عدم المساواة الاقتصادية، أو الإقصاء الاجتماعي، أو تركيبة الاقتصاد السياسي، أو دور الاقتصاد الرسمي الاقتصاد الغير شرعي) وعوامل التي تؤدي إلى تفاقم الوضع أو تحسينه (مثل تدفق السلاح، أو تشكيل الميليشيات، أو النشاط الإجرامي المنظم المتعلق بالهجرة، أو مبادرات السلام، إلخ). من الضروري أن نفهم كيف ترتبط هذه العوامل ببعضها البعض، وهل هناك ارتباط مع النزاع على مستويات مختلفة (المستوى المحلي والإقليمي والوطني والابعاد الدولية) وكيف يمكن أن تؤثر على الرجال والنساء وعلى الافراد من مختلف الأعمار والخلفيات.

  - **لماذا؟** سيكون للتدخلات في اغلب الأحيان تأثير على عوامل السلم والنزاع (إما تأثير إيجابي أو سلبي) بشكل مقصود أو غير مقصود. لذلك، يجب تحديد هذه العوامل لفهم كيفية تفاعل التدخلات معها ومن أجل التعامل مع تأثير هذا التفاعل.

- **الأطراف الرئيسية في سياق النزاع وطبيعة العلاقات فيما بينها.** قد تشمل جهات من قطاعات حكومية، أو جماعات أمنية، أو مسلحة، أو شركات، أو مكونات اجتماعية ومجتمعية. ويجب أن تشير الدراسة لعلاقاتهم مع الأطراف الأخرى ولاحتياجاتهم ولاهتماماتهم ولمدى إمكانياتهم في تحقيقها.

  - **لماذا؟** غالبًا ما تعمل التدخلات على تمكين أو إضعاف بعض الأطراف والتأثير على علاقاتهم مما ينتج عن ذلك تأثير على سياق النزاع. لذلك يجب ان يتم فهم طبيعة الاطراف الرئيسية بحيث يمكن التعامل مع التأثيرات والعلاقات وتقديم المساعدات بطريقة تراعي حالة النزاع.

- **منظومات النزاع وديناميكيات النزاع.** غالبًا ما ينتج عن العلاقات المتداخلة بين مختلف عوامل السلام والنزاع منظومة نزاع (أو عدد من المنظومات النزاعية المختلفة والمترابطة) والتي يؤثر عليها أو يوجه مسارها أو يعطلها بعض الأطراف أو الاحداث. وقد يكون من المفيد حصر وتحديد هذه المنظومات بشكل بصري. أما الديناميكيات فهي تمثل أبرز التهديدات أو الفرص في تلك المنظومة والتي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم أو تحسين حالة السلم والنزاع.

  - **لماذا؟** سيكون للتدخلات تأثير على منظومات وديناميكيات النزاع. لذلك يتوجب علينا فهمها من أجل الاستعداد لسيناريوهات محتملة ومختلفة وأيضا لضمان سعي التدخلات لتعزيز الديناميكيات الإيجابية مع تقليل العوامل السلبية.

تحديد مجال تركيز وعمق التحليل

يهدف تحليل النزاع إلى مساعدة صناع القرار على فهم البيئة التي يتدخلون فيها بشكل أفضل. لذلك يجب أن يكون عمق وتركيز التحليل مستند على نوع الأنشطة ومكانها بالإضافة للقرارات التي سيتم احاطتها وتوفير المعلومات لها. على سبيل المثال، يجب أن يمكّننا التحليل (الذي يفترض انه سيساعد في التعرف على وتحديد حالة النزاع كي يتم دعم الانشطة التي تهدف إلى تحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين واللاجئين والمجتمعات التي تستضيفهم في البلديات المستهدفة) من فهم سياق النزاع بشكل

تفصيلي على مستوى البلدية. يجب أن يولي التحليل اهتمام للقضايا النزاعية المتعلقة بالحالة الاجتماعية والاقتصادية، ولتواجد المهاجرين واللاجئين وحركتهم، بالإضافة لوضع النزاع المحلي داخل منظومات النزاع الإقليمي والنزاع على مستوى البلاد.

إطار ٤: أبرز النصائح بالنسبة للخطوة الأولى: إجراء تحليل لحالة السلم والنزاع

- **استفد من التحليلات الحالية المتوفرة والتي يتم تحديث بياناتها** ان وجدت (لكن قم بتقييمها أولاً للتأكد من وملاءمتها لتنفيذ منهجية قوية وللتأكد أيضاً من جودتها ومن ارتباطها وأهميتها).
- **قم بمشاركة التحليلات مع المنظمات الأخرى أو قم بإجراء تحليل مشترك** إن أمكن ذلك. هذا الأمر يقلل من عبء اجراء دراسة أولية بالنسبة للمجتمعات ويقلل أيضاً من احتمال الوصول لمرحلة "التعب من التحليل". هذا الإجراء يعتبر أكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة ويمكن أن يساعد في الوصول إلى توافق في الآراء حول أبرز القضايا وتوفير المعلومة للجهود المتضافرة.
- **اجعل عملية التحليل تشاركية قدر الإمكان**. قم بإشراك أولئك الذين لهم دور في تنفيذ البرنامج واتخاذ القرارات بشأنه في عملية التحليل للتأكد من أن النتائج قد يتم تبنيها وأنها أهمية. تعتبر ورش العمل القصيرة الخاصة بتحليل النزاعات طريقة جيدة للقيام بذلك.
- **احرص على ان يكون لديك فهم سليم لعوامل النزاع الطويلة المدى أو لعوامل النزاع الهيكلية** بالإضافة لأن يكون لديك فهم واضح للمنظومات القائمة في المناطق التي تعمل بها (امثلة لبعض العوامل: عوامل التهميش الاجتماعي والاقتصادي لفئات معينة، أو وجود تجذر وجود الجماعات المسلحة، أو اضعاف لسيادة القانون ...إلخ). ستشكل هذه العوامل حجر الأساس اللازم للتحليل من أجل حصر وتحديد الفروقات المحلية وآخر الاحداث والديناميكيات. على سبيل المثال، في ليبيا تتغير قوة الجماعات المسلحة ونفوذها وتحالفاتها السياسية حسب الزمان والمكان، ومع ذلك فإن العامل الهيكلي الأساسي للنزاع والمتمثل في تجذر وجود الجماعات المسلحة في الدولة والمجتمع لازال قائم ومستمر.
- **تأكد من تزويد عملية التحليل بالوقت والتمويل الكافي** المخصص لها عند وضع الخطط الإدارية والميزانية، حيث يستغرق التحليل الجيد بعض الوقت، إلا ان تحديث بيانات التحليل تعتبر عملية سريعة وغير معقدة.
- **حافظ على تحديث بيانات التحليل**. يمكن تحديث بيانات تحليل الكتابي مرتين سنوياً، ولكن في هذه الأثناء ابحث عن طرق إبداعية وغير رسمية لتجديد فهمك للسياق المتغير الذي يتم فيه تنفيذ البرنامج. اطلب من طاقم العمل (بما في ذلك الكادر الليبي) إعداد عروض مرئية قصيرة عن تطورات الاوضاع لعرضها في الاجتماعات. تأكد من أن أحد ما من مؤسستك (بما في ذلك الموظفون الليبيون) يحضر الفعاليات التي يتم فيها مناقشة القضايا وتطورات السياق (مثل منتدى تقديم المساعدات بمنهجية مراعاة حالة النزاع CSA) وابلاغ الفريق عن أبرز الأفكار. استعن بخبراء ليبيين لإجراء لقاءات خلال فترات الغذاء ومشاركة النتائج مع أولئك الذين لم يتمكنوا من الحضور.
- **لا تنسَ تضمين دور الأطراف الدولية في التحليل**. تعتبر هذه خطوة ضرورية لفهم دور الأطراف الخارجية كونهم جزء من منظومة النزاع وديناميكياته.

الخطوة الثانية: فهم كيف تتفاعل المساعدات مع السلم والنزاع

يتم في الخطوة الثانية تحديد التفاعلات المحتملة بين التدخل وسياق النزاع. الهدف من ذلك هو الكشف عن أي مخاطر ناتجة عن التأثيرات السلبية والكشف عن أي فرص تساهم في تعزيز السلام، ويتم ذلك من خلال تحليل ارتباط أنشطة التدخل بفهمنا للسياق الذي توصلنا اليه في الخطوة الأولى (ماذا وأين ومتى وكيف يتم تقديم الدعم ومن هم المشتركون في ذلك).

بعض المنظمات تقوم بتنفيذ الخطوة الثانية (تحديد التفاعلات) والثالثة (التعديلات) كجزء من عملية تحليل النزاع في حد ذاته. إلا انه، يمكن أيضاً أن يكون هذا الأمر خطوة منفصلة بعد التحليل في شكل ورشة عمل أو اجتماع أو دراسة قصيرة أو يمكن حتى دمجها في تقييم المخاطر. لا يوجد صيغة واحدة فقط صحيحة، ولكن يجب اتخاذ القرارات المهمة بشأن البرنامج، لذلك من المهم أن يشارك جميع الأشخاص الرئيسيين في هذه العملية.

يجب اتخاذ كل خطوة بالتزامن مع عملية تصميم المساعدات الجديدة، كما يتعين إعادة النظر فيها عند تحديث بيانات التحليل أو عند حدوث تغييرات كبيرة في النزاع أو عندما يكون هناك ما يشير لزيادة نسبة التوتر. عليه، ينبغي أن تصبح الخطوات جزء عملية متابعة البرنامج وتعديل البرنامج وعند التعامل مع المخاطر بشكل مستمر.

تتمحور الخطوة الثانية حول سؤالين استرشاديين:

- كيف يؤثر سياق السلم والنزاع على أنشطة المساعدات؟
- كيف تؤثر أنشطة المساعدات على سياق السلم والنزاع؟
- كيف يؤثر سياق السلم والنزاع على أنشطة المساعدات؟

يهدف السؤال الإسترشادي الأول للنظر في كيف يمكن للنزاع أن يؤثر على قدرتنا على تنفيذ الأنشطة. إن مراعاة حالة النزاع يتطلب أن يكون لدينا فهماً دقيقاً لما هو ملائم وقابل للتحقيق في سياق النزاع، وذلك لضمان أن تكون التوقعات واقعية وان تبقى الأنشطة نافذة وفعالة. الإطار التالي يسلط الضوء على الآثار المعتادة للنزاعات على التدخلات التي تنفذ في ليبيا والتي من الضروري ان يتم تتبعها ومتابعتها.

إطار ٥: الأثار المعتادة للنزاعات على التدخلات المنفذة في ليبيا

تغير أولويات المساعدات. سياق النزاع في ليبيا متقلب، ومن الشائع جداً حدوث تصعيد فجائي في هيئة اشتباكات مسلحة من الحين إلى الاخر. هذا الأمر يؤثر على مدى أهمية وملائمة وتوقيت الأنشطة المخطط لها أو القائمة. على سبيل المثال، عندما يكون هناك تنافس مسلح للسيطرة على الحكم المحلي، سيصبح من الصعب جدًا تنفيذ برامج مصممة ليتم تنفيذها بالتعاون مع السلطات البلدية. في الوقت نفسه، من المرجح أن تظهر احتياجات إنسانية ملحة.

مخاطر أمنية. يتعرض الموظفون والشركاء والأصول لتهديدات أمنية متزايدة. يمثل التنقل والتعامل مع الأطراف المتحاورة والمستفيدين تحديًا كبيراً ويزيد من تكلفة تقديم المساعدات.

تحديات تتعلق بإمكانية الوصول. قد تعمل الأطراف السياسية والمسلحة على الحد من إمكانية الوصول إلى مواقع معينة، أو تصر على مرافقة الجهات التي تقدم في المساعدات بسبب الحساسيات.

المخاطر المالية. في ليبيا، قد تشهد تكلفة السلع والخدمات تقلبّات أكبر كلما تقلب سعر الصرف مما يؤدي إلى خسائر بسبب الفساد والسرقة. إن السداد من خلال النظام المصرفي الرسمي صعب، هذا بالإضافة لوجود تحديات تتعلق بالسيولة والفساد.

الاستدامة. تتأثر استدامة المساعدات من خلال التدمير العدواني للأصول، ومن خلال تغيير النظراء والشركاء، أو من خلال عدم التيقن بشأن السياسات.

التقصي والتحري والامتثال. تصبح عملية التقصي والتحري عن النظراء والشركاء والمستفيدين أكثر صعوبة بسبب تغلغل الأطراف في النزاع، وظهور اقتصاد تنازعي، وصعوبة إيجاد المعلومات اللازمة.

لقد أنشأت المنظمات العاملة في ليبيا إجراءات عمل خاصة بها للتعامل مع المخاطر كما وضعت آليات لنفسها تساعدها في تحديد الكيفية التي سيؤثر بها النزاع على البرامج. عليه، أن تكون مراعياً لحالة النزاع يستلزم مراجعة هذه الأمور بشكل منتظم كلما تغير السياق. وفيما يلي بعض الأسئلة الهامة التي يجب طرحها:

- هل أدت أي تطورات في النزاع إلى جعل بعض جوانب التدخل غير ملائمة (أو ضارة) بالنسبة للسياق الحالي؟ هل الافتراضات الأساسية لا زالت صالحة؟
- هل لازال تقديم المساعدات أمر ممكن؟ هل يمكن أن يكون للمساعدات أثر واقعي؟
- ما هي الأولويات الجديدة التي تظهر الآن؟

عندما تصبح البرامج غير ذات أهمية أو تصبح غير ملائمة أو يصعب تنفيذها، فمن المهم هنا ان ندرك أنه قد تكون هناك أيضًا مخاطر قد تنشأ من ايقاف الأنشطة. على سبيل المثال، قد يؤدي وقف الدعم المقدم لمكونات أو فئات أو أطراف معينة إلى تعزيز شعورهم بالظلم أو يؤدي لخلق مظالم جديدة. لذلك، يجب التعامل مع هذه المخاطر وإدارتها، على سبيل المثال من خلال التأكد من وجود تواصل واضح مع الأطراف المعنية المحلية ومع المستفيدين حول سبب توقف الأنشطة أو من خلال التفكير في طرق بديلة للتنفيذ.

- كيف تؤثر أنشطة المساعدات على سياق السلم والنزاع؟

السؤال الثاني) والذي يجب أن **يكون مركز اهتمام** الخطوة الثانية) ينظر في كيفية تأثير أنشطة المساعدات على سياق السلم والنزاع والذي تم دراستها وتقييمها في الخطوة الأولى.

تميل أنشطة المساعدات إلى التأثير على السلم والنزاع بطريقتين: (١) من خلال التأثير على العوامل التي تسبب أو تحد من النزاع، مثل الشعور بالتهميش أو الإقصاء أو الاقتصاد الـتنازعي (٢) من خلال التأثير على الأطراف المعنية، على سبيل المثال من خلال تمكين بعض الأطراف أو إضعافها، أو من خلال الاعتراف ببعض منهم أو إعطائهم مكانة أو شرعية، أو من خلال تغير العلاقات بين المكونات، أو من خلال تعريض الشركاء للخطر. ستؤثر هذه التأثيرات على منظومات النزاع وديناميكيتاها.

التأثيرات قد تكون:

- إيجابية أو سلبية. حيث يمكن أن تساهم الأنشطة في تحقيق سلام مستدام أو قد تؤدي إلى تفاقم مسببات النزاع وتفاقم التوترات.
- مباشرة أو غير مباشرة. حيث قد تتأثر العوامل والأطراف بشكل مباشر من خلال التعامل معها بشكل مباشر، أو بشكل غير مباشر من خلال الاعراض الجانبية للأنشطة.
- مقصودة أو غير مقصودة. حيث يمكن لتأثير الأنشطة على السلم والنزاع أن يكون مقصوداً ومتوقعاً من قبل صناع القرار، أو قد يكون أثرها غير مقصود وغير متوقع.

يمكن تصنيف تأثيرات المساعدات على سياق السلم والنزاع إلى أنواع مختلفة من التأثيرات كما هو موضح في الجدول التالي والذي يتضمن أمثلة من السياق الليبي.

الجدول ا: تفاعلات السلم والنزاع

نوع التفاعل	الوصف	أمثلة للتأثير على عوامل النزاع وأطراف المصلحة في ليبيا
تأثير توزيع الدعم والمساعدات	يحدث عندما يتم توزيع الدعم والمساعدات بشكل مختلف (أو عندما يتصور البعض انه تم توزيعها بشكل مختلف) وفق الانقسامات والتوترات الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية. ولا يقتصر أثر الدعم والمساعدات فقط على أولئك الذين يستفيدون بشكل مباشر من المشاريع المنفذة، أنما يمكن ان يمتد أثرها للذين يتم توظيفهم أو اللذين يتحصلون على عقود أو الذين يقدموا في دعم لوجستي... الخ ومن ناحية أخرى يمكن لتوزيع الدعم والمساعدات ان يقلل من التوترات بين فئات ومكونات المجتمع عندما يتم تقديمها بطريقة تعاونية.	في ليبيا، عزز الشعور بعدم المساواة في إمكانية الاستفادة من المشاريع من استياء بعض المكونات الثقافية في بعض المناطق – على سبيل المثال في الكفرة وأوباري – أو بين أهالي المناطق المضيفة والمهاجرين. وعلى الصعيد الوطني، الشعور بأن الدعم الدولي غير متكافئ بين الشرق والغرب عزز الإحساس الحالي بالتهميش وزاد من الاستقطاب السياسي. ومع ذلك، فهناك أيضًا أمثلة إيجابية لمنظمات تعمل على لم شمل عدة أطراف مختلفة أو العمل على الجمع بي المجالس البلدية للتعاون في عمليات صنع القرار ودعم العمل الشامل. وقد أدى ذلك إلى توزيع الموارد بشكل أكثر انصافاً وقلل من الشعور بعد الثقة وزاد من التعاون بين الفئات.
تأثير الاعتراف ببعض الأطراف / وتأثير منحهم الشرعية	إن العمل مع الأطراف (أو العمل من خلالها أو جنبًا إلى جنب معها) قد يمنحها شرعية ومكانة واعتراف بها مما قد يعزز الأنشطة الغير خاضعة المساءلة أو يزيد من عدم شفافيتها. وبالمقابل، فإن العمل مع الأطراف بناءً على درجة نشاطها وفقًا لآليات عمل سياسية وإدارية وقانونية محددة، ووفقً بعض المبادئ مثل الشمولية والشفافية (ودعم هذه الأطراف لتطبيق هذه المبادئ) يمكن أن يعزز مفهوم آليات العمل السياسية السلمية وسيادة القانون ويمكن أن يدعم هذا الأمر أولئك الذين قد لا يكون لهم صوت مسموع.	هناك أفراد لديهم نفوذ داخل المؤسسات الحكومية المحلية والمركزية قد يحاولون ابراز أنفسهم والتشارك مع الأطراف الدولية من أجل تعزيز شرعيتهم تجاه الآخرين أو قد يحاولون توجيه منافع البرنامج نحو مصالحهم وقاعدتهم الشعبية لتحقيق أهدافهم الشخصية. قد يؤدي تقديم الدعم لبعض مراكز الاحتجاز إلى منح الشرعية للأطراف التي تشرف عليها، وكثير من هذه المراكز مرتبطة بجماعات مسلحة أو لها علاقة بها.

تأثير المساعدات على الأسواق الاقتصادية	قد تؤثر المساعدات على الأسواق الاقتصادية من خلال تغيير الأسس الاقتصادية أو التأثير على العرض أو خلق أسواق جديدة أو تهديد الأسواق القائمة. ومن الناحية الايجابية، يمكن للمساعدات المساهمة في بناء شبكات توريد السلع مما يشجع التكافل.	وقد تؤثر المساعدات على الأسواق المحلية من خلال اغراقها بالسلع مثل المعونات الغذائية، مما يؤثر على استدامة الانشطة الاقتصادية المشروعة، ويعمل على تشجيع الأطراف على الانخراط في أنشطة غير شرعية قد تكون مرتبطة بالنزاع. الآثار السلبية على السوق قد تعزز أطراف النزاع التي تستطيع السيطرة على الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة أو الاستفادة من الفساد.
التأثير على القدرات	قد تؤثر طريقة تقديم المساعدات (سلباً أو إيجابياً) في كيفية عمل الأجسام والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية.	ان تغيير مسار المساعدات من مؤسسات الدولة العليا إلى مؤسسات الحكم المحلي (خصوصاً عندما لا يكون هناك تنسيق) يهدد في المساهمة في تفكيك ليبيا ويمكن أن يؤدي هذا الأمر إلى سوء العلاقات بين حكومة الدولة والسلطات المحلية (إذا لم يتم تقديمها بما يتماشى مع أطر تحقيق اللامركزية). ومن الناحية الايجابية، عندما تتبنى الاطراف الدولية نهجًا فيه تنسيق، ووفق سياق إطار عمل تسيير شؤون الحكم، قد يوفر ذلك فرصة للتقارب بين الاطراف المحلية والأطراف العليا.
تأثير سرقة المساعدات / أو تغيير مسارها	قد تقوم الأطراف الموجودة على الأرض بسرقة المساعدات أو تعيد توجيه مسارها لغرض بيعها أو توزيعها على دوائرهم الانتخابية أو لأغراض شخصية.	من المعروف أن الجماعات المسلحة في ليبيا تطالب الشركات والشركاء المحليين والدوليين والجهات الحكومية بأموال مقابل حمايتها. يسعى البعض إلى تحويل مسار الموارد عند نقاط وبوابات التفتيش أو تقوم بسرقة هذه الموارد. عليه فقد توفر المساعدات الدولية مكاسب مادية للجماعات المسلحة وتعزز دورها في المجتمع والسياسة.
تأثير محاكاة وتقليد السلوكيات	قد ينظر الأطراف للطريقة التي تتصرف بها الجهات الدولية التي تقدم المساعدات وغيرها من الجهات كقدوى يحتذى بها. يمكن تقديم المساعدات بطريقة تشجع الشمولية والممارسات الاستشارية.	عندما يُظهر المجتمع الدولي أن السعي وراء مصالح الدولة قصيرة الأجل بدلاً من السعي نحو الحلول طويلة الأجل الأكثر استدامة هو أمر مقبول، فهذا يعطي انطباع ضمني للأطراف الليبية أن العمل من خلال مثل هذه المنهجيات هو مقبول. وفي المقابل، فإن تطبيق اجراءات عمل تشاركية (باتباع اجراءات محددة) قد يساعد في تعزيز استخدام منهجيات مثل مناهج حل النزاعات والحوكمة.

تأثير التركيز على قضايا معينة	إن التركيز على قضية معينة أو حدث معين (من خلال التركيز الإعلامي أو التحدث عنه أو الضغط الدبلوماسي أو من خلال جهود النشطاء) قد يغير طريقة تصرف الأطراف.	التركيز على قضية معينة، مثل عدم المساواة اقتصادياً، والتركيز على علاقتها بحالة السلم والنزاع، قد يزيد اهتمام الجهات المانحة والاطراف الدولية والمحلية وعامة الناس بهذه القضية ومعالجتها. الاهتمام الدولي بحقوق الإنسان قد يبعد الأطراف الموجودة على الأرض عن الانخراط في خروقات وانتهاكات لحقوق الإنسان. أما نقص التركيز على هذه القضايا قد يؤدي إلى خلق احساس بإمكانية الإفلات من العقاب.
تأثير ترتيب الأولويات	يمكن لقرار تحديد الأولويات التي تتخذه الحكومة والجهات المانحة ومقدمو المساعدات أن تزيد أو تقلل من القدرة على الحد من النزاع وتعزيز السلام، فضلاً عن التأثير على الثقة.	قد يؤدي تحديد وترتيب الأنشطة حسب الأولوية (والتي تهدف لمعالجة عوامل السلم والنزاع) إلى توافر موارد كبيرة لمعالجتها. إن تغيير أولويات المانحين من أجل الاستجابة لأزمة معينة (على سبيل المثال تغيير التركيز من المشاريع طويلة الأجل الى الاستجابة لمساعدات انسانية فورية) قد يؤدي الى عدم معالجة القضايا الرئيسية التي تؤثر على حالة السلم والنزاع، مما يترتب عليه عواقب على استدامة السلام بعد انتهاء الأزمة. قد يفقد الشركاء الثقة في الجهات التي تقدم المساعدات إذا شعروا أن الأنشطة هدفها تحقيق مصالح شخصية أو مصالح المانحين وليس لتلبية احتياجات المجتمع. وقد يفقد الشركاء الثقة في مدى التزام الجهات التي تقدم المساعدات إذا تم تغيير الأنشطة أو تغيير اتجاهها فجأة.

إن النظر في التأثير المحتمل للأنشطة على سياق السلم والنزاع يستلزم الاستفادة من تحليل السلم والنزاع للإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هي عوامل السلم والنزاع (التي تم تحديدها في التحليل) التي قد تؤثر عليها المساعدات وكيف؟
- من هم الاطراف المعنية الذين قد يتأثرون بالمساعدات المقدمة؟ هل سيستفيدون منها أم يخسرون؟ وكيف؟ وهل ستغير المساعدات توازن العلاقات بين الأطراف المعنية أو تغير من طبيعتها؟
- ما ديناميكيات النزاع أو منظومات النزاع التي قد تؤثر عليها المساعدات؟

وكخيار بديل، يمكن ان تتمحور المراجعة حول الأسئلة التالية:

- **مع من** يتواصل البرنامج ومن يستهدف للدعم محلياً ووطنياً ودولياً. مثلاً من الذي سيستفيد ومن الذي سيخسر (مالياً ومن حيث الاعتراف)؟ كيف سيؤثر ذلك على عوامل النزاع وعلى علاقات الأطراف المعنية وكيف يتم النظر إلى المنظمة وموظفيها؟
- **أين** تتركز الجهود جغرافياً ومؤسسياً. مثلاً هل تركز الجهود على مناطق أو مؤسسات معينة؟ هل سيتم

النظر لهذه جهود بشكل معين بحيث يعزز عوامل النزاع أو السلام؟ وعلى أرض من تتواجد فيها البنية التحتية التشغيلية؟ وكيف يمكن أن يؤثر ذلك على عوامل النزاع والأطراف المعنية؟

- **كيف** يقوم البرنامج بتنفيذ الأنشطة. مثلاً ما طبيعة العلاقة التي تربط الشركاء بالنزاع؟ هل يعكسون مجموعة معينة من الأطراف المعنية؟ كيف يتواصل المشروع حول ما يتم تنفيذه؟ كيف يؤثر هذا الأمر على موقف الأطراف المحلية المعنية وكيف يتم النظر للمنظمة؟ كيف يأخذ المشروع في الاعتبار وجهة نظر المستفيدين عند اتخاذ القرارات؟
- **متى** يقوم البرنامج بتنفيذ الأنشطة. هل يتزامن توقيت تنفيذ الانشطة مع أي أحداث أو تغيرات في سياق النزاع؟ مثلاً هل تغيرت اليد السيطرة على منطقة مؤخرًا أم أن توقيت التنفيذ يتزامن مع الانتخابات؟ كيف يمكن أن يؤثر هذا الأمر على موقف الأطراف المعنية أو كيف يمكن لهذا الأمر أن يغذي ديناميكيات عوامل النزاع؟
- **ما** الذي يقدمه البرنامج. مثلاً كيف يمكن أن يؤثر نوع الدعم المقدم على النزاع؟ هل تم تصميم البرنامج لمعالجة قضايا نزاعية؟ إذا لم يكن الأمر كذلك، ما هي الخطوات الأخرى التي يمكن القيام بها لتعزيز عوامل إحلال السلام أو لدعم الفاعلين في مجال السلام؟

ان الإجابة على هذه الأسئلة سيساعد في تحديد التفاعلات السلبية أو المخاطر المحتملة التي من خلالها قد تُلحق المساعدات الضرر بسياق النزاع، وتحديد التفاعلات الإيجابية أو الفرص المحتملة للأنشطة للمساهمة في تعزيز السلام.

قد يكون تحديد الفرص أكثر صعوبة من تحديد المخاطر. من السهل نسبيًا تحديد المشكلات مقارنة بالحلول، كما أن تكاليف الضرر أسهل في الفهم من تكاليف الفرص الإيجابية الضائعة. لذلك من المهم أن يتم إعطاء تركيز واهتمام كافي على هذا الجانب في المراجعة.

لا توجد طريقة واحدة فقط لهيكلة وتنظيم عملية المراجعة في الخطوة الثانية. يجب عليك اعتماد نهج يكون منطقي حسب البرنامج والسياق التنظيمي. تذكر أن إجراء هذه العملية يتطلب التفكير في البرنامج والمخاطر بشكل مختلف تمامًا عما اعتاد عليه الكثيرون مما قد يشكل تحديًا في البداية. قد يكون الحصول على دعم من خبراء في مجال مراعاة حالة النزاع أمرًا ضروريًا ومفيدًا لتيسير النقاشات. العديد من المنظمات ترى أنه من المفيد لها ان تقوم بتدوين نتائج الخطوتين (الثانية والثالثة) في مصفوفة التفاعلات مع حالة النزاع. (راجع المصفوفة التي في الملحق أ والجدول ٣ كمثال).

العمليات وآليات العمل، والإدارة، وتنظيم الموارد

يمكن أن يكون للمنظمات تأثير على سياق السلم والنزاع من خلال طريقة عملها وإدارتها للموارد بنفس قدر تأثير النهج الذي تتبعه في تنفيذ برامجها. يعرض الجدول التالي بعض الجوانب التي قد يجد فيها المانحون والشركاء المنفذون العاملون في ليبيا صعوبة من ناحية كيف يمكنهم تضمين مفهوم مراعاة حالة النزاع في عملياتهم وآليات عملهم. الجدول يحتوي ايضاً بعض الأسئلة الإضافية التي يمكن أن تساعد في تحديد الآثار.

جدول ٢: النظر في تأثير إدارة وتنظيم الموارد على السلم والنزاع

الجانب	بعض الأسئلة التي يجب ان يتم وضعها في الاعتبار
المشتريات	من المستفيد اقتصاديًا من مشترياتكم؟ هل ينتمون إلى فئة معينة أو لهم ارتباط بها؟ هل يميلون في الغالي إلى توظيف الافراد من فئة معينة؟ هل يعتبرون أطراف سياسية (بشكل غير مباشر)؟ هل متورطون في انشطة اقتصادية غير مشروعة؟ وكيف سيؤثر ذلك على قدرات ومصالح أولئك المنخرطين في سياق النزاع (إيجابياً وسلبياً)؟ مثال: إن التعاقد مع المقاولين الذين يوظفون عاملين من فئة اجتماعية واحدة فقط أو من مكون ثقافي واحد فقط قد يؤدي إلى خلق تصورات عن وجود تحيز مما يزيد من التوترات وربما يؤدي إلى العنف (راجع المثال الخاص بأوباري في الإطار ١).
الموارد البشرية والتوظيف	هل يتمتع الموظفون بالسمات اللازمة والقدرة للتصرف بطريقة تراعي حالة النزاع؟ هل لديهم (بما في ذلك الموظفون الدوليون والليبيون) المهارات اللازمة لفهم النزاع وعلاقتهم به، وهل لديهم المهارات اللازمة للتعامل مع الأطراف المعنيين في بيئة سياسية متوترة؟ هل يمثل الموظفون الليبيون تنوع الآراء والخلفيات الموجودة في البلاد؟ مثال: الموظفون العاملون في ليبيا يأتون من خلفيات متنوعة (بما في ذلك الخلفيات الغير تنموية) وقد يكون الكثير منهم قد تأثروا شخصيًا بالنزاع والأحداث التي أدت لهذا النزاع. سيؤثر ذلك على كيفية فهمهم وتفسيرهم للسياق وعلى نظرتهم للأفراد الذين سيتعاملون معهم. من الضروري ان يتم التعرف على هذه الديناميكية أثناء العمل وتزويد كادر العمل بالمهارات اللازمة والأدراك اللازم للتعامل مع هذه القضايا.
اللوجستيات والتنفيذ	على أرض من تتواجد البنية التحتية التشغيلية: مثل الفنادق والمكاتب والمستودعات وما إلى ذلك؟ ما هي الوسائل المستخدمة لتوزيع المساعدات؟ من هم المشتركون في توزيعها؟ ومن المستفيد وما هي نظرة الاخرون لهذا الأمر؟ مثال: نظراً للانقسامات المجتمعية في ليبيا، قد يرسل مكان البنية التحتية التشغيلية إشارة تفيد ان هناك دعمٌ أو تفضيل لفئات معينة مما قد يؤدي إلى تفاقم الشعور بالاستياء. وفي ذات الوقت، غالبًا ما يكون للميليشيات والأطراف السياسية مصلحة في الشركات المحلية التي تقدم الخدمات لمقدمي المساعدات أو تتحكم في تلك الشركات. من المهم أن نكون على دراية بمثل هذه المسائل عند اتخاذ القرارات المتعلقة باللوجستيات.
الشؤون المالية والقانونية	هل رصد وتخصيص الموارد المالية بشكل كبير؟ هل هذا الأمر يجعل تعديل الأنشطة بهدف الاستجابة للتغييرات في السياق أمراً صعباً؟ كيف يتم تحويل الأموال إلى الشركاء المحليين؟ وهل يمكن أن يشجع هذا الأمر على اللجوء إلى السوق السوداء؟ مثال: قد يخلق التمويل بيئة تؤدي إلى تمكين أو تقييد العمل بمنهجية مراعاة حالة النزاع: على سبيل المثال، التمويل المرصود والمخصص بشكل كبير يحد من إمكانية تعديل أو تكييف البرامج للاستجابة للتغييرات السياقية.

التواصل والرسائل	كيف تتواصل المنظمة مع المجتمعات المحلية بشأن المساعدات التي تقدمها؟ هل الرسائل واضحة وتراعي حالة النزاع؟ كيف يمكن أن تؤثر رسائل المانحين على وضع الشركاء في المجتمعات المحلية؟ هل تعمل هذه الرسائل (سواء بقصد أو بغير قصد) على اعطاء انطباع بوجود تحيز تجاه أطراف معينة في النزاع؟ هناك أي خطط للتعامل مع مخاطر تتعلق بمراعاة حالة النزاع في حال ظهرت؟ مثال: قد تدعي بعض الأطراف المحلية في ليبيا ان لها الفضل في تنفيذ بعض الأنشطة تعود في الأساس ملكيتها لجهات دولية (مثل بناء مدارس أو مستشفيات جديدة). عليه، إذا لم يتم التواصل بشأن معايير وإجراءات تقديم الدعم بشكل واضح فقد يتم «الاستيلاء عليها» من أجل تحقيق مكاسب سياسية لمجموعات معينة أو لأفراد معينين.

الخطوة الثالثة: إجراء التعديلات. التعامل مع المخاطر والمقايضات التي تواجه منهجية مراعاة حالة النزاع، والاستفادة من الفرص المتاحة للمساهمة في تحقيق السلام.

يتم في الخطوة الثالثة تحديد طرق الاستجابة للمخاطر التي تواجه منهجية مراعاة حالة النزاع وكذلك تحديد طرق الاستجابة للفرص والقضايا التي تم حصرها في الخطوة الثانية. ان تخفيف المخاطر التي تواجه منهجية مراعاة حالة النزاع أو زيادة الفرص إلى أقصى حد ممكن لا يتطلب دائمًا اجراء تغييرات كبيرة في الأنشطة. إن اجراء حتى تعديلات بسيطة من حيث آلية العمل والإجراءات أو التواصل أو الأطراف المعنية المشاركة يمكن أن يُحدث فرقًا كبيرًا. معظم الجهد يتمثل في الحصول على تحليل وتشخيص صحيح للإشكاليات، لذا فإن الأمر يستحق إعطاء الخطوتين (الأولى والثانية) الوقت والتركيز الكافيين.

فيما يلي بعض الأمثلة التي توضح التعديلات التي يمكن القيام بها لتحسين منهجية مراعاة حالة النزاع عند تنفيذ البرامج في ليبيا:

- **تحسين التواصل، وتحسين الحوار والعلاقات ما بين أطراف المصلحة المعنيين** ومع الجهات الاخرى والمستفيدين المحليين. على سبيل المثال، قامت بعض المنظمات العاملة في ليبيا بالتعاون مع شراكات مجتمعية معنية بالسلم الاجتماعي بهدف دعم جلسات تشاورية مع أهالي المجتمعات المحلية وبلدياتهم لضمان توصيل صوت فئات مختلفة مثل النساء والشباب وتمثيلهم. وقد ساعدت هذه الجلسات على تحديد الأولويات بطريقة تشاركية، وساعدت في تخفيف التوترات والاستجابة لها عند ظهورها، وخلقت فرصة للمساهمة في تحقيق السلم الاجتماعي من خلال تحسين العلاقات بين أطراف المصلحة المعنيين.

- **تعديل توازن الدعم المقدم، وترتيب تسلسل الدعم في المناطق المختلفة**. المنظمات العاملة في ليبيا تنظر بعزم في كيفية ترتيب تسلسل الدعم المقدم وخلق توازن في المناطق المتعددة وذلك كي يتم التعامل مع المخاطر التي تواجه منهجية مراعاة حالة النزاع الناجمة عن بعض التصورات المتعلقة بتوزيع الموارد (خاصة بين شرق وغرب البلاد) وزيادة إمكانية بناء التعاون بين البلديات. ويتزامن هذا الأمر مع وجود تواصل واضح داخل لجان البرنامج التسييرية وفيما بينها وكذلك مع النظراء المحليين (على المستويين الوطني والمحلي) بشأن العملية ومعايير صنع القرار.

- **تعديل البرامج لتمكين وصول أهالي المجتمعات للخدمات**. قيام المنظمات التي تعمل في المناطق بها انقسام على مستوى الأهالي والسلطات بتعديل أماكن وآليات الوصول للدعم لضمان الحصول الفئات على الخدمات بشكل عادل وإشراك العديد من شركاء الحكم، واستخدام رسائل واضحة للتعامل مع التصورات والتوترات عند ظهورها.

- **محاكاة وتقليد السلوكيات.** يمكن أن يكون للطريقة التي يتصرف بها مقدمو المساعدات تأثير على الشركاء والمستفيدين وأطراف المصلحة الآخرين. لذلك من الضروري تقديم المساعدات بطريقة تشجع

العمل بمبادئ الثقة والشمولية والتقصي اللازم وسيادة القانون. وهذا يعني أن المساعدات يجب أن تكون شمولية وان تتم بشكل تشاوري وبشفافية وأن يتواصل بشأنها بوضوح وان تستند على آلية ومعايير واضحة لاختيار المستفيدين.

- **إدخال وتبني بعض المبادئ بهدف توجيه وارشاد عملية اتخاد القرار عند تنفيذ البرامج**. تم في بعض البرامج المنفذة في ليبيا إدخال عدة مبادئ لتكون جزء من هيكلها الإداري وذلك للمساعدة في التأكد من ان القرارات المتخذة بواسطة أطراف المصلحة المعنيين (المحليين والدوليين) تتم بطريقة تراعي حالة النزاع.

جدول ٣: أمثلة عن بعض المخاطر والتعديلات التي يمكن القيام بها والتي تم ادراجها في مصفوفة خاصة بمراعاة حالة النزاع

نوع التفاعل (مخاطر أو فرص)	كيفية تخفيف الأثر وما الاستجابة التي يمكن القيام بها
مشروع إعادة اعمار: هيمنة على المجلس البلدي من قبل احدى القبائل المتواجدة في المنطقة التي يتم فيها تنفيذ المشروع. هذا الأمر يزيد من مستوى المخاوف لدى القبائل والفئات الأخرى بشأن التقسيم العادل أو غير العادل لمزايا المشروع. وقد يؤدي هذا الأمر إلى زيادة الانقسامات والتوترات بين المجلس وأهالي المجتمع وبين الأهالي أنفسهم – مع احتمال حدوث نتائج عكسية.	تضمين تمثيل واسع من مختلف المكونات والفئات في عملية تحديد احتياجات إعادة الإعمار وفي عملية مراقبة التنفيذ بالتشاور مع المجلس البلدي. إنشاء آلية تشاورية للحوار، على سبيل المثال من خلال انشاء شراكات مجتمعية معنية بالسلم الاجتماعي.
مشروع للتمكين الاقتصادي للمرأة / ودعم سبل كسب العيش: تعتبر معالجة عدم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق استقرار طويل الأجل في ليبيا. إلا ان هناك عدة مخاطر قد تؤدي إلى نتائج عكسية وتزيد من مقاومة المجتمع لمشاركة المرأة.	تأكد من وجود فهم للعلاقة بين ديناميكيات الجنسين وديناميكيات النزاع في المنطقة. ابدأ بالمشاريع التجريبية والتي يتم مراقبتها ومتابعتها بدقة ثم توسع إلى مشاريع أكبر في حال نجاح هذه الخطوة. قم بالتشاور مع أطراف المصلحة المعنيين، بما في ذلك قادة وأعيان المجتمع بشأن أهداف المشروع.

يمكن العثور على المزيد من المعلومات حول المخاطر والمقايضات والفرص في ليبيا واعتبارات مراعاة حالة النزاع من ناحية التواصل ودعم الحكم المحلي والاستجابة الدولية لجائحة كورونا المقالات المشار إليها في إطار الموارد.

التعامل مع المقايضات

بعد المرور بالخطوتين الثانية والثالثة، قد يتبين لنا أن أي إجراء قد يكون له أثر سلبي، وفي هذه الحالة يجب استخدام نهج منظم وواضح ومدروس للتعامل مع المقايضات.

يمكننا تقسيم عملية التعامل مع المقايضات إلى عملية مجزئة إلى خمس خطوات:

جدول ٤: عملية مكونة من خمس خطوات للتعامل مع المقايضات التي تواجه منهجية مراعاة حالة النزاع

	وصف الخطوة	مثال
1.	**صف المقايضة** بوضوح وأذكر أثارها الإيجابية والسلبية.	يتم تقديم دعم مادي لإحدى البلديات لتعزيز الاستقرار وإعادة الإعمار (آثر إيجابي). غير إن المقاولين الذين يقومون بنقل المواد تعترضهم نقاط تفتيش تابعة للميليشيات حيث يطلب منهم دفع إتاوات (أثر سلبي). لا يمكننا تقديم الدعم بدون تقديم مزايا مادية لأحد الأطراف البارزة في النزاع. كما أن وقف الدعم سيكون له أثر سلبي من ناحية التأثير على توافر فرص العمل وأثر سلبي على نظرة المجتمع المحلي للجهات التي تقدم الدعم (مقايضة).
2.	**فكّر في الخيارات المتاحة** أو في الإجراءات التي يمكن القيام بها وفكر في حلول مبتكرة.	الخيار الأول: الاستمرار في تقديم. تقبل الأثر السلبي ومتابعته. محاولة تقليل قيمة الاتاوات إلى أدنى حد ممكن من خلال التعامل مع أطراف المصلحة المعنيين الذين لديهم تواصل مع الميليشيات. الخيار الثاني: إيقاف الدعم. التواصل بوضوح مع أطراف المصلحة المعنيين حول سبب توقف الدعم. تقبل الأثر السلبي ومتابعته.
3.	**تحقق من الدلائل**	قم بالتحقق من الدلائل المتعلقة بالتأثريات السلبية والإيجابية للخيارين (الأول) و (الثاني)
4.	**حدد مسار الإجراء المطلوب** وقم بتوثيق عملية اتخاذ القرار.	يقر المشروع (أ) بوجود مخاطر في حال تم تقديم بعض المزايا المادية للجماعات المسلحة من خلال سداد الإتاوات عند نقاط وبوابات التفتيش التابعة للميليشيات. إلا ان، وبعد النظر في الدلائل حول ما يمكن اتخاذه من إجراءات مختلفة، قررنا الاستمرار مع محاولة تخفيف التأثيرات السلبية من خلال (١) مراقبة الآثار السلبية (سداد الإتاوات) و (٢) تقليل الإتاوات من خلال التواصل مع أطراف المصلحة المعنيين الذين لديهم تواصل مع الجماعات المسلحة.
5.	**راقب وتابع** الأضرار والمكاسب **وراجع الخيارات بانتظام.**	قم برصد المرات التي يتم فيها سداد الإتاوات للميليشيات من خلال تدوينها في سجل ومتابعة الأضرار التي تسببها لسياق النزاع. وعلى هذا الأساس، قم بإعادة النظر في القرار بشكل شهري، وراقب إذا كان هناك دليل على زيادة كبيرة في الإتاوات أو زيادة في الأثر السلبي.

عندما يتعلق الأمر بالمقايضات التي تواجه مراعاة حالة النزاع، سيكون هناك ميل لتجاهلها أو التقليل من أهميتها أو التعامل معها بدون جدية. إلا ان الإقرار صراحةً بالمقايضات فور ظهورها والعمل عليها بطريقة ممنهجة وغير منغلقة يحسن من جودة اتخاذ القرار، ويساعد على توليد المزيد من التفكير الإبداعي حول كيف يمكن التعامل مع هذه المقايضات ويساعد كادر العمل والمنظمات على تبرير سبب تبني نهج معين، مما يساعد في تعزيز التعلم من الدروس المستفادة والمساءلة وإدارة مخاطر السمعة في المستقبل.

إطار ٦: أهم النصائح عند تنفيذ الخطوتين الثانية والثالثة: مراجعة منهجية مراعاة حالة النزاع وإجراء التعديلات اللازمة

- **قم بتدوين المخاطر والفرص والاستجابات في سجل خاص أو في مصفوفة مراعاة حالة النزاع**، ثم قم بإرفاقها مع وثائق البرنامج مع إدراج المخاطر الرئيسية في سجل مخاطر البرنامج. تجدون في الملحق (أ) مثال يوضح مصفوفة التفاعلات مع حالة النزاع.
- **استفد من خبراء منهجية مراعاة حالة النزاع** عند توفر الفرصة. العديد من المنظمات لديها موارد داعمة في مجال مراعاة حالة النزاع، مثل استشاريين وخبراء النزاعات بالإضافة للإرشادات التنظيمية. في ليبيا، تقدم بعض المنظمات مثل مبادرة التغيير السلمي دعمًا وتيسيرًا خاص بمراعاة حالة النزاع من خلال منتدى تقديم المساعدات بمنهجية مراعاة حالة النزاع (CSA).
- **قم بتعديد جميع المخاطر والاستجابات، حتى تلك التي تم تضمينها فعلياً عند اعداد البرنامج أو تلك التي تبدو واضحة**، مثل مخاطرة خلق توترات حول توزيع مزايا المشروع. هذا الأمر يضمن أن السياق يتم وصفه للجميع بشكل واضح ويمنحهم نقطة مرجعية لرصد المخاطر إذا تغير السياق.
- **قم بتعديد جميع المخاطر والاستجابات، حتى تلك التي قد لا يبدو من الممكن التعامل معها بشكل فوري على مستوى التدخل**. تتأثر بعض المخاطر بالقضايا او المجريات العليا. على سبيل المثال، الجهات المنفذة في ليبيا قد تجد نفسها محسوبة على المواقف السياسية للمانحين أو محسوبة على جزء اخر من المنظمة، مما قد يشكل مخاطر ردة فعل عكسية ضد كادر العمل المحلي (على سبيل المثال، قد تكون الوكالات الاخرى التابعة للأمم المتحدة مرتبطة بعمل سياسي أكثر حساسية وأكثر جدلاً من الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا UNSMIL). ومع ذلك من المهم تحديد مثل هذه المخاطر وفهم الأضرار التي قد تسببها وتحديد طرق تقليل هذه الأضرار. هذا الأمر يمكن أن يساعد أيضًا في مناصرة ودعم صناع القرارات الاستراتيجية.
- **ضع في الاعتبار امكانية تحديد المخاطر والاستجابات بالتعاون مع الجهات الاخرى التي تعمل في نفس المجال** من خلال تنسيق الجهود. قد تتأثر منهجية مراعاة حالة النزاع سلباً عندما تتبنى الجهات التي تقدم الدعم والمساعدات منهجيات عمل مختلفة أو متداخلة أو متناقضة، وفي بعض الأحيان لن يكون من الممكن التعامل مع المخاطر في مشروع أو تدخل معين بمفردك. يمكن للعمل المنسق والمركز أن يعزز منهجية مراعاة حالة النزاع.
- **ادرس وراجع جميع عمليات الاستجابة المصممة للتعامل مع المخاطر التي تم تحديدها مسبقاً وذلك للتعرف على أية مخاطر جديدة**. إن الاستجابة لإحدى المخاطر احياناً قد يؤدي إلى خلق مخاطر جديدة يستوجب ان يتم النظر فيها والتعامل معها لاحقاً. على سبيل المثال، قد يؤدي إيقاف الدعم كإجراء للاستجابة لخطر معين إلى تغيير موازين القوى بشكل يؤدي إلى إلحاق الضرر بسياق النزاع.
- **لا تجعل من المثالية والكمال عدو عمل أي شي**. العديد من المنظمات تقع في فخ محاولة تصميم آلية عمل مثالية لمنهجية مراعاة حالة النزاع، والذي يعتبر أمراً مرهقاً ومعرض للتعطيل والتأخير المستمر أو التعثر. قم بتصميم آلية عمل واقعية مبنية على مبدأ إن القيام بشيء ما أفضل من لا شيء. يمكن للتدابير والإجراءات الصغيرة مثل الجلوس مع بعض الزملاء للتفكير في السياق والمخاطر والفرص المحتملة ان تُحدِث فرقاً كبيراً

٢.٣ مراقبة ومتابعة وتقييم منهجية مراعاة حالة النزاع

مراعاة حالة النزاع هي عملية متواصلة يتم فيها متابعة مستمرة للتغييرات التي تطرأ على سياق النزاع ورصد للتفاعلات المتوقعة وغير المتوقعة (سواء كانت مخاطر أو فرص).

هذا الأمر يستلزم:

مراقبة التغييرات التي تطرأ على السياق من خلال تحديث بيانات التحليل باستمرار. في ليبيا، بعض عوامل السلام والنزاع الطويلة الأجل تبقى ثابتة بشكل معقول (مثل تركيبة الاقتصاد السياسي)، إلا أن بعض الديناميكيات والعلاقات بين مختلف الأطراف تتغير باستمرار وينشأ عن ذلك مخاطر نزاع أو فرص جديدة. لذلك من المهم تحديث بيانات التحليل بانتظام وبشكل خفيف، على سبيل المثال من خلال التأكد من تضمين مستجدات السياق في تقارير البرنامج (شفوياً وكتابياً). ومن الأمور المفيدة أيضًا هو ان يتم تحديد المؤشرات (مع تحديد مصدر البيانات) لتتبع أبرز عناصر سياق السلم والنزاع والتي تبين ما إذا كان الوضع يتغير بمرور الوقت (انظر إطار ٧).

مراقبة التفاعلات. يجب أن تصبح مراقبة المخاطر والفرص جزءًا من آليات اعداد تقارير البرنامج (بما في ذلك المخاطر والفرص التي يتم تحديدها مسبقًا عند مراجعة منهجية مراعاة حالة النزاع). يمكن تشجيع هذا الأمر من خلال إضافة خانة للإبلاغ عن مخاطر وفرص مراعاة حالة النزاع في نماذج التقارير، مما يضمن وجود تدفق منتظم للمعلومات والملاحظات من طاقم العمل المحلي والشركاء المنفذين أو استخدام نموذج خاص لمتابعة تفاعلات مراعاة حالة النزاع يتم فيه تدوين القضايا المتعلقة بمراعاة حالة النزاع التي قد تنشأ في أي برنامج. (انظر إطار ٧ والملحق ب). المتابعة الرسمية لمؤشرات التفاعلات الخاصة بمراعاة حالة النزاع يمكن أن يكون أمراً مفيداً (انظر إطار ٧).

ومع ذلك، لن تتمكن المؤشرات من توفير أية بيانات عن تفاعلات غير متوقعة للنزاع (حيث بطبيعتها تنشأ بشكل استنتاجي). هذا الأمر يتطلب اجراء المزيد من التقصي والاستعلام والاستفسار من خلال النظر في ملاحظات وتعليقات المستفيدين وغير المستفيدين ومن خلال آليات المساءلة المحلية. إلا انه قد يكون من الصعب تحقيق ذلك في السياق الليبي المتقلب، ولكن هناك أدوات جديرة بالنظر فيها مثل استطلاعات الرأي، ومتابعة وسائل التواصل الاجتماعي، وخطوط المساعدة الهاتفية المخصصة للحماية (انظر إطار ٧).

يمكن إدراج طرق مراقبة المخاطر والفرص في مصفوفة مراعاة حالة النزاع الخاصة بالبرنامج المعني (انظر جدول ٩ في الأسفل) ويمكن أيضًا دمجها ضمن مصفوفة إدارة المخاطر الخاصة بالبرنامج.

مراقبة إجراءات مراعاة حالة النزاع. يجب أن تراقب البرامج والمنظمات أنفسها (وان تراقب كذلك الشركاء المنفذين) وأن تتأكد من مدى نجاحها ونجاحهم في إدماج تدابير مراعاة حالة النزاع في إجراءات العمل والانشطة. يمكن القيام بذلك من خلال وضع بعض المعايير ومراقبتها من خلال استخدام «علامات استدلالية» أو من خلال التدقيق فيها ومراجعتها (انظر إطار ٧). تعد عمليات المراجعة التي يتم القيام بها في منتصف المدة وقت جيد لتقييم ما إذا كان يتم تطبيق منهجية مراعاة حالة النزاع.

إطار ٧: أدوات مراقبة منهجية مراعاة حالة النزاع

يمكن **لمؤشرات السياق** أن تساعد في توفير معلومات تمكننا من تعقب ومتابعة تغير سياق السلم والنزاع بمرور الزمن. وقد تكون هذه المؤشرات في هيئة مؤشرات غير مباشرة على مستوى النزاع بشكلٍ عام، كمعدلات الضحايا، أو عدد الحوادث الأمنية. ومن ناحية اخرى، يمكن لها ان تتعقب عوامل النزاع التيِ تم تحديدها على أنها ذات اهمية بالنسبة للتدخل. على سبيل المثال، في الظروف التي تكون فيها العلاقات بين المهاجرين وأهالي المناطق المضيفة عاملًا رئيسيًا له تأثير على السلم والنزاع، قد يكون أحد المؤشرات بالنسبة لهذا العامل هو نسبة أفراد المجتمع الذين يقومون بالتبليغ عن المواقف الإيجابية تجاه السكان المهاجرين، مع وجود بيانات من خلال استبيان استطلاع للرأي.

يمكن **لمؤشرات التفاعل** أن تساعد في تتبع وتعقب وجود المخاطر أو الفرص التي تم تحديدها في مراجعة مراعاة حالة النزاع. على سبيل المثال، إذا كان البرنامج يرغب في مراقبة ما إذا كان يعزز (بدون قصد) الانقسامات والتوترات بسبب وجود تصور بعدم المساواة في الوصول إلى مزايا المشروع (أو بسبب عدم مساواة فعلية)، فقد يكون المؤشر المناسب هو عدد ووصف حوادث العنف أو حوادث الخلاف التي وقعت والمتعلقة بالبرنامج والتي يتم جمعها من تقارير الكادر المحلي ومن مراقبة الشركاء المنفذين، ومن الاستطلاعات المحلية... إلخ.

تعد استطلاعات الرأي، ومراقبة وسائل التواصل الاجتماعي، وآليات تلقي الشكاوى، وجلسات مجموعات التركيز، كلها أدوات مفيدة لتحديد التفاعلات غير المتوقعة. قامت بعض المنظمات العاملة في ليبيا بتمويل تنفيذ استطلاعات للرأي حول التصورات المحلية واستخدمت آليات محلية لبناء السلام (مثل الشراكات المجتمعية المعنية بالسِلم الاجتماعي) لمتابعة نظرة المجتمع المحلي حول تأثير أنشطتها على سياق النزاع. قد يكون من الممكنِ إضافة أسئلة تتعلق بمراعاة حالة النزاع في الاستطلاعات الموجودة حالياً. ويمكن أن تكون عملية متابعة وسائل التواصل الاجتماعي أمراً مفيداً لمتابعة سياق السلم والنزاع (للحصول على ما يشير على تصاعد التوترات كمثال) ومتابعة المخاطر التي قد تسبب ضرراً (مثل تتبع ردود الفعل السلبية تجاه التدخل في المجتمع المحلي).

تهدف **الأدوات المصممة لمتابعة الأحداث (التي لها علاقة بمراعاة حالة النزاع)** إلى رصد وتسجيل الحالات التي كان لأنشطة البرنامج فيها تأثير سلبي أو إيجابي على النزاع (مثلا من خلال تزايد التوترات) وتعمل أيضاً على تحديد الخطوات المتخذة للاستجابة لها. يمكن أن يساعد هذا الأمر في تحديد الأثار السلبية التي تتكرر بنمط معين والتي قد تشير لوجود حاجة لتبني إجراءات معينة على مستوى البرنامج بالكامل لتخفيف الآثار أو ضرورة إجراء تعديلات على تصميم البرنامج.

تعمل **العلامات الاستدلالية أو عمليات التدقيق والمراجعة الخاصة بمنهجية مراعاة حالة النزاع** بمتابعة ما إذا كان قد تم تنفيذ أهم اجراءات العمل الخاصة بمراعاة حالة النزاع أو هل هي حالياً قيد التنفيذ (مثلا من خلال إجراء تحليل للنزاع، أو اجراء مراجعة وتقييم للمخاطر والفرص، أو تدوين تفاعلات مراعاة حالة النزاع في سجل... الخ)

جدول ٥: أمثلة على التفاعلات والتعديلات وأساليب الرصد في مصفوفة مراعاة حالة النزاع

نوع التفاعل (مخاطر او فرص)	كيفية تخفيف الأثر وما الاستجابة التي يمكن القيام بها	أساليب الرصد
مشروع إعادة اعمار: هيمنة على المجلس البلدي من قبل احدى القبائل المتواجدة في المنطقة التي يتم فيها تنفيذ المشروع. هذا الأمر قد يزيد من مستوى المخاوف لدى القبائل والفئات الأخرى بشأن التقسيم العادل أو غير العادل لمزايا المشروع. وقد يؤدي هذا الأمر إلى زيادة الانقسامات والتوترات بين المجلس وأهالي المجتمع وبين الأهالي أنفسهم – مع احتمال حدوث نتائج عكسية. [نوع المخاطرة = تأثير توزيع الدعم]	تضمين تمثيل واسع من مختلف المكونات والفئات (نوع الجنس/ العرق/السن/الانتماء السياسي) في عملية تحديد احتياجات إعادة الإعمار وفي عملية مراقبة التنفيذ بالتشاور مع المجلس البلدي. إنشاء آلية تشاورية للحوار، على سبيل المثال من خلال انشاء شراكات مجتمعية معنية بالسلم الاجتماعي.	**المؤشرات** وجود انطباع بعدالة السلطة المحلية في اتخاذ قرارات ثقة في السلطات المحلية. **مصدر البيانات**: استطلاع الرأي العام. **معدل جمع البيانات**: بشكل ربع سنوي.

إطار ٨: أبرز النصائح المفيدة لمراقبة وتقييم منهجية مراعاة حالة النزاع

- **قم بإدماج مراقبة منهجية مراعاة حالة النزاع في آليات وأدوات الرصد المعمول بها حالياً** ان أمكن ذلك، مثل مصفوفات المخاطر، وهياكل النتائج، وفي التقارير .يعتبر هذا الأمر أفضل من إنشاء منظومات ومستندات جديدة، لأنه يمكن التغاضي عن مراعاة حالة النزاع عندما يكون هناك ضغطاً على الموارد.
- **قم بجمع البيانات بطريقة تراعي حالة النزاع**. عادةً ما تمثل عملية التقييم والمتابعة تحدياً صعباً في المناطق المتأثرة بالنزاعات التي تكون فيها إمكانية الوصول للمعلومة محدودة، مع وجود قيود وتوترات كبيرة. لذلك من المهم النظر في التأثير المحتمل لعملية جمع البيانات نفسها. على سبيل المثال، الكيفية التي يرتبط بها الأشخاص (الذين يتم مقابلتهم) بالنزاع من ناحية نوع الجنس أو الديناميكيات العرقية قد تساهم في التوترات أو قد تؤثر على إجابتهم. أما الاعتبارات المتعلقة بالمستهدفين فهي مهمة كذلك، فالرجال/النساء، وكبار السن/ الشباب، والمهاجرين/غير المهاجرين، والأفراد الذين يأتون من قبائل مختلفة لديهم وجهات نظر مختلفة. أما بالنسبة للتوقيت فهو مهم أيضًا لأنه قد يؤثر على نوع المشاركين المتوفرين (اعتمادًا على زمن جمع البيانات).
- **تأكد من أن المؤشرات واقعية حسب الموارد المتاحة ومدى إمكانية الوصول للبيانات**. حيث لا فائدة من تحديد مؤشرات لا يمكن قياسها بشكل واقعي.
- **تأكد من تصنيف المؤشرات والبيانات** كلما أمكن ذلك بناء على اعتبارات ذات علاقة بالسياق، على سبيل المثال المناطق الجغرافية، والفئة المجتمعية، ونوع الجنس، **والبيانات النوعية والكمية**، من اجل الحصول على صورة أكثر دقة.
- **قم بوضع المؤشرات بطريقة تشاركية، واستفد من الدعم الفني والمحلي المتاح.** قد تختلف الاشياء التي تعتبر هامة وقابلة للقياس واللازمة لمتابعة النزاع ومنهجية مراعاة حالة النزاع حسب السياق المحلي ومصادر البيانات المتاحة. ان عملية وضع مؤشرات جيدة تتطلب خبرة ودراية. عليه، فإن وضع المؤشرات بطريقة تشاركية هو أفضل طريقة بحيث تشمل أولئك الذين لديهم فهم قوي للسياق المحلي وتشمل أيضاً الذين لديهم خبرة في عملية المراقبة والتقييم.

٢.٤ توفير بيئة مواتية لمنهجية مراعاة حالة النزاع

ولكي تنجح منهجية مراعاة حالة النزاع على ارض الواقع، يجب أن تكون هناك بيئة تنظيمية داعمة من حيث السياسات، وإجراءات العمل، والحوافز. يمكن للمنظمات تعزيز منهجية مراعاة حالة النزاع داخل مؤسساتها من خلال اتخاذ الخطوات التالية:

غرس منهجية مراعاة حالة النزاع في قيم المؤسسة وممارساتها. هذا الأمر يستلزم قيام إدارة المؤسسة بإعطاء اولوية لهذا الموضوع والدفع نحو غرس خطوات منهجية مراعاة حالة النزاع في سياسات المؤسسة وإجراءات العمل (بما في ذلك إجراءات التشغيل)، وتوضيح لكوادر العمل دورهم ومسؤوليتهم تجاه الوفاء بتحقيق منهجية مراعاة حالة النزاع.

ضمان توافر الموارد والإمكانيات الكافية اللازمة للتحليل. يجب توفير موارد وإمكانيات كافية، مثل الوقت والكوادر والموارد المالية، من أجل إجراء تحليلات للنزاع ومراجعات تقييمية لمنهجية مراعاة حالة النزاع. هذا الأمر يتطلب أن يتم غرس وإدماج عملية التحليل في مخططات إدارة الأنشطة، وفي الميزانيات وبرامج المراقبة والتقييم، وأن يتم أخذها في الاعتبار عند صياغة مقترحات تمويل العمل.

تشجيع ثقافة التفكير التحليلي وحلقات التزود بالملاحظات. جزء من منهجية مراعاة حالة النزاع هو ان نطرح أسئلة صعبة بشأن الأضرار والآثار المحتملة. عليه، كي تكون المنهجية ناجحة وفعالة، يتعين على المنظمات تشجيع ثقافة التفكير التحليلي، وتشجيع التواصل المفتوح في كافة مستويات المؤسسة بحيث يشعر الموظفون بثقة بالنفس لطرح التحديات والمشاكل التي تواجههم بشكل مفتوح وتحديد الحلول اللازمة لها. يمكن دمج جلسات التخطيط وجلسات التفكير التحليلي في نقاط معينة خلال عملية انجاز أي برنامج. على سبيل المثال، في الاجتماعات التي يتم فيها التخطيط للبرامج أو مراجعتها. من المهم خصوصاً في السياق الليبي الابقاء على تواصل مفتوح ومنتظم بين طاقم العمل الدولي والطاقم الليبي المتواجد على الأرض، حيث إن معظم المنظمات تعمل عن بعد. يعتبر كادر العمل الليبي بمثابة أعين وآذان البرنامج، حيث يعتبر الكادر المحلي ضروري لتحديد القضايا التي لها علاقة بمراعاة حالة النزاع وكيفية الاستجابة لها.

التأكد من ان البرامج تتسم بالمرونة وقابلة للتكيف والتعديل. ان العمل في السياق الليبي المتقلب يستلزم أن تقوم المنظمات بتكييف وتعديل برامجها بسرعة حسب السياق المتغير عندما يتم تحديد مخاطر وفرص جديدة. وهذا الأمر يستلزم أن تكون السياسات الداخلية وإجراءات العمل الداخلية مرنة بما يكفي للسماح بإجراء تغييرات في خطط العمل والميزانيات وحتى الأولويات. يتعين أن تجري الجهات المانحة والشركاء مباحثات مفتوحة حول كيفية بناء آليات مرنة (وقابلة للتعديل) لإعداد برامج المشاريع من البداية.

بناء قدرات كوادر العمل. يجب على جميع كوادر العمل (حتى لو لم يشاركوا بشكل مباشر في تنفيذ البرنامج) أن يكونوا على دراية بمنهجية مراعاة حالة النزاع وكيفية ارتباطها بمهامهم. هذا يتطلب التأكد من إمكانية حصول الكادر التدريب اللازم بشأن مراعاة حالة النزاع والتأكد من إمكانية تحصلهم على الموارد اللازمة. قامت بعض البرامج باستحداث نقاط اتصال أو بعض المؤيدين لمنهجية مراعاة حالة النزاع يمكن لكوادر العمل الاستعانة بهم للحصول على المشورة، والعديد من المنظمات لديها وحدات أو خبراء متخصصين في النزاعات والهشاشة في مقرات عملهم.

دمج منهجية مراعاة حالة النزاع في العلاقات مع الجهات المانحة والشركاء المنفذين. عندما تعمل المنظمات مع شركاء محليين، يتوجب عليها دعم قدرة هؤلاء الشركاء على العمل بطريقة تراعي حالة النزاع. ويجب تقييم الشركاء من حيث قدرتهم وقدراتهم على تنفيذ البرامج بطريقة تراعي حالة النزاع، ويجب أيضاً تحفيزهم ودعمهم للقيام بذلك (انظر إطار ٥). كما يجب على الشركاء إبقاء المانحين على إطلاع بالقضايا التي لها علاقة بمراعاة حالة النزاع التي تظهر في البرنامج، حيث قد يكون المانحون قادرين على دعم جهود الاستجابة لها (مثلاً من خلال السماح بمزيد من المرونة أو من خلال التطرق لهذه القضايا في إطار حوارهم مع الحكومة الليبية على أعلى المستويات). إن تعزيز ثقافة الثقة والتواصل المفتوح والمبني على الشفافية مع

إطار ٩: تحفيز الشركاء كي يكونوا أكثر مراعاة لحالة النزاع.

- تقييم موقف الشركاء في النزاع. هل تمثل مصالحهم ومواقفهم خطرًا لمنهجية مراعاة حالة النزاع؟ أم هل تعتبر مصالحهم ومواقفهم بمثابة فرص إيجابية لمنهجية مراعاة حالة النزاع؟
- اشتراط تقديم عرض يبين منهجية مراعاة حالة النزاع كشرط أساسي عند التقدم للعطاءات، وكذلك اشتراط تضمين تقييم يراعي حالة النزاع كمعيار في إطار تقييم العرض المقترح (على سبيل المثال، وجود تحليل، أو برامج قابلة للتكيف والتعديل...الخ)
- تشجيع الشركاء على تخصيص بند في الميزانية لمراعاة حالة النزاع وإدراج هذا البند في خطة العمل.
- الطلب من الشركاء أن يكون لديهم آليات مناسبة لمراقبة منهجية مراعاة حالة النزاع.
- اشتراط إدراج منهجية مراعاة حالة النزاع في العقود كأحد المتطلبات.
- تشجيع الشركاء على الإبلاغ عن مخاطر التي تواجه مراعاة حالة النزاع وكذلك الإبلاغ عن الفرص الإيجابية كجزء من تقارير المخاطر.
- تصميم نماذج التقارير بحيث تتضمن جزئية عن سياق النزاع ومراقبة منهجية مراعاة حالة النزاع.
- تضمين منهجية مراعاة حالة النزاع كبند أساسي عند تقييم مشاريع الشركاء والتحري عنهم.
- التأكد من توفر التمويل الكافي للمتطلبات المذكورة أعلاه ودعم بناء قدرات الشركاء فيما يتعلق بمراعاة حالة النزاع

تحديد نقاط القوة والضعف المؤسسية من ناحية مراعاة حالة النزاع من خلال إجراء تقييم ذاتي مؤسسي بشأن مراعاة حالة النزاع.

إنشاء خطة عمل خاصة بمنهجية مراعاة حالة النزاع مصممة للبرامج. مع ان إدماج منهجية مراعاة حالة النزاع في إجراءات العمل هو أمر مطلوب، يجدر الإشارة إلى انه من المفيد أيضاً ان يتم وضع

خطة عمل خاصة بمراعاة حالة النزاع تحتوي على كافة المعلومات والأنشطة التي ستضمن عمل البرامج بمنهجية مراعاة حالة النزاع. مثل هذه الخطة يجب ان تتضمن ما يلي:

- الخطط التي من خلالها سيتم مراجعة وتقييم التحليلات المحلية القائمة بشأن النزاعات.
- مصفوفة منهجية مراعاة حالة النزاع تتضمن التفاعلات وآليات التخفيف من المخاطر وكيفية التعامل معها ومراقبتها.
- خطة مراقبة المخاطر والفرص التي تم تحديدها مسبقاً.
- خطة لتحديد ورصد المخاطر والفرص الجديدة والناشئة والتي يتم رصدها في أماكن معينة.
- تفرع المسؤوليات، وتدفق المعلومات اللازمة لمنهجية مراعاة حالة النزاع
- أولويات بناء قدرات الكادر الوظيفي والقدرات المؤسسية (استناداً على نتائج نموذج التقييم الذاتي المؤسسي) بما في ذلك تنفيذ ورشة عمل للكادر المحلي حول مراعاة حالة النزاع.

يجب أن تكون هذه الإجراءات واقعية، وأن تستند إلى القدرات والموارد والإمكانيات الحالية المتاحة لمراعاة حالة النزاع، أو أن تهدف لمعالجة الفجوات في القدرات ان وجدت.

الموارد

يطور منتدى تحليل النزاع أدوات وموارد جديدة لدعم حساسية النزاع باستمرار. الموارد المتاحة حاليًا:

تحليل السلم والنزاع

تحليل السلم والنزاع في ليبيا، يونيو ٢٠٢٢

تقارير السلم والنزاع متواجدة على https://opseca.humanidev.tech/opseca ويتم ارسال معلومات الوصول/الدخول عند التواصل مع فريق المنظمة.

تقرير السلم والنزاع – مدينة سبها ، يناير ٢٠٢٢

تقرير السلم والنزاع – مدينة تاورغاء ، سبتمبر ٢٠٢١

تقرير السلم والنزاع – مدينة أجدابيا ، ديسمبر ٢٠٢١

تقرير السلم والنزاع – مدينة سرت ، يونيو ٢٠٢٢

موارد مراعات حالة النزاع

المخاطر والفرص والمقايضات التي تواجه مراعاة حالة النزاع في ليبيا :مادة مخصصة للجهات التي تقدم الدعم والمساعدات ، يونيو ٢٠٢٢. متاح على https://peacefulchange.org/resources/

اعتبارات حساسية النزاع المتعلقة بدعم الحكم المحلي في ليبيا ، سبتمبر ٢٠١٩

اعتبارات حساسية النزاع المتعلقة بالاستجابة لـ COVID-١٩ في ليبيا ، مارس ٢٠٢٠

اعتبارات مراعاة حالة النزاع المتعلقة بأنشطة التواصل في ليبيا ، يونيو ٢٠٢٢ . متاح على: https://peacefulchange.org/resources/

مراعاة حالة النزاع وديناميات النوع الاجتماعي في ليبيا ، يونيو ٢٠٢٢. متاح على: https://peacefulchange.org/resources/

أدوات حساسية النزاع

تعزيز مراعاة حالة النزاع والتواصل الفعال مع مختلف الشركاء (دليل عملي للموظفين الميدانيين مقدمي المساعدات الدولية في ليبيا) ، يونيو ٢٠٢٢ . متاح على: https://peacefulchange.org/resources/

مصفوفة تفاعلات حساسية النزاع (ملحق باللغة العربية)

تعقب حوادث حساسية النزاع (ملحق باللغة العربية)

أنواع التفاعلات المرتبطة بمراعاة حالة النزاع (ملحق باللغة العربية)

نموذج التقييم الذاتي التنظيمي لحساسية النزاع (غير متوفر باللغة العربية)

للاستفسارات حول الموارد الجديدة أو أي مسائل أخرى تتعلق بتحليل النزاع، يرجى التواصل مع الفريق عبر Libyacsa@peacefulchange.org

الملحق (أ) مصفوفة تفاعلات حساسية النزاع

الغرض: تدعم هذه الأداة تحديد تفاعلات حساسية النزاع جنبًا إلى جنب مع عمليات التخفيف والاستجابات والتعديلات التي تهدف إلى إدارة احتمالية و / أو تأثير التفاعل والطرق المحتملة لرصد ما إذا كانت التفاعلات قد حدثت أم لا.

تفاعل حساسية النزاع	الوصف	التخفيف المحتمل والاستجابة والتكيف	نهج/ طريقة للرصد
		.	

الملحق (ب) تعقّب حوادث حساسية النزاع

الغـرض: تدعـم هـذه الأداة المراقبـة المنهجيـة والمنتظمـة (التتبـع والتسـجيل) لمخاطـر وفـرص حساسـية النـزاع المحتملـة، بمـا فـي ذلـك الاسـتجابات لإدارتهـا. تتكـون الأداة مـن مصفوفتيـن: ١) أداة تعقـب تحـدد عمليـة وأسـاليب ووسـائل مراقبـة كل تفاعـل. ٢) متتبـع يسـجل الحـوادث التـي تحـدث ويضـم طـرق إدارتهـا.

عملية تعقب حساسية النزاع

تفاعل حساسية النزاع	وحدة القياس، طريقة الحساب	طريقة الجمع	معدل التكرار	المسؤولية وتعليقات الأخرى
			.	

تعقب حوادث حساسية النزاع

التاريخ	الوصف	نوع المخطر	مصدر المعلومات	الموقع	التخفيف / الاستجابة / التكيف
				.	

تم إعداد هذه المادة من خلال منتدى تقديم الدعم والمساعدات بمنهجية مراعاة حالة النزاع في ليبيا.

يهدف منتدى تقديم الدعم والمساعدات بمنهجية مراعاة حالة النزاع في ليبيا (CSA) والممول من الحكومة السويسرية والاتحاد الأوروبي وبإشراف مبادرة التغيير السلمي إلى دعم قدرة الجهات التي تقدم المساعدات الدولية في ليبيا ودعمها على القيام بعملها بطريقة تراعي حالة النزاع – مما يقلل إلى أدنى حد ممكن من مخاطر الحاق الضرر التي قد تنجم عن هذه المساعدات، ويزيد من فرص تعزيز السلام الإيجابي الى اقصى حد.
يتضمن منتدى تقديم الدعم والمساعدات بمنهجية مراعاة حالة النزاع القائم منذ ٢٠١٣ في ليبيا (CSA) ما يلي: اجتماع دوري يشمل المنظمات الدولية والجهات المانحة والجهات المنفذة للنظر في كيفية تأثير السياق المتغير في ليبيا على برامجهم وكيف يتأثر السياق ببرامجهم؛ ؛ الدراسات وإعداد المواد المرجعية المتعلقة بمراعاة حالة النزاع في ليبيا؛ والدعم الفني المقدم للجهات المنفذة من خلال عقد المباحثات والنقاشات، وتوفير التدريب، والمشورة المخصصة المتعلقة بمراعاة حالة النزاع.